

Distr.
GENERAL

A/CONF.167/PC/10
12 August 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



اللجنة التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني
بالتنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية

الدورة الأولى

٣٠ آب/أغسطس - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

النظر في الخطط والبرامج الرامية الى دعم التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستخدام
مواردها البحرية والساحلية، التي تشمل تلبية الحاجات
البشرية الأساسية، والحفاظ على التنوع البيولوجي،
وتحسين نوعية حياة أهالي الجزر، فضلا عن التدابير
التي تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من التصدي
للتغيرات البيئية على نحو فعال ومبتكر ومستديم،
والتخفيف من آثارها على الموارد البحرية والساحلية
والتقليل مما تعرضه لها من أخطار

التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية**

تقرير الأمين العام

A/CONF.167/PC/5 و Corr.1

*

** استمدت جميع الحقائق والأرقام الواردة في هذا التقرير من وكالات منظومة الأمم المتحدة
ومؤسساتها، ومن منظمات دولية أخرى.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٤	١-١٩	نظرة عامة على المشاكل الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية - أولاً
		ألف - الاتجاهات الراهنة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية
٤	١-٦	للدول الجزرية الصغيرة النامية
٤	١-٤	١ - الاتجاهات الاقتصادية
٥	٥-٦	٢ - الاتجاهات في مجال التنمية الاجتماعية
		باء - القيود الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة للدول الجزرية
٦	٧-٨	الصغيرة النامية
		جيم - طبيعة وحجم أوجه الضعف الخاصة التي تتسم بها الدول
٧	٩-١٤	الجزرية الصغيرة النامية
		١ - أوجه الضعف الخاصة التي تتسم بها الدول الجزرية
٧	٩-١١	الصغيرة النامية
٨	١٢-١٤	٢ - مؤشرات الضعف
١٠	١٥-١٩	دال - خيارات من أجل التنمية المستدامة
١٢	٢٠-٦٠	ثانيا - مجالات الأولوية للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ...
١٢	٢٠-٢٩	ألف - المشاكل البيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية
١٢	٢١-٢٢	١ - تغير المناخ وارتفاع سطح البحر
١٢	٢٣	٢ - الكوارث الطبيعية والبيئية
١٣	٢٤-٢٩	٣ - مشاكل النفايات
١٤	٣٠-٥٨	باء - إدارة موارد الدول الجزرية الصغيرة النامية
١٥	٣١-٣٤	١ - الموارد الساحلية والبحرية
١٦	٣٥-٣٧	٢ - موارد المياه العذبة
١٧	٣٨-٤٨	٣ - موارد الأرض
٢٠	٤٩-٥٢	٤ - موارد الطاقة
٢١	٥٣-٥٧	٥ - الموارد السياحية
٢٢	٥٨	٦ - موارد التنوع البيولوجي

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٣	٦٠-٥٩	جيم - قيود النقل الخارجي
٢٣	١٢٢-٦١	ثالثا - التنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي
٢٣	١١٦-٦١	ألف - التنفيذ على الصعيد الوطني
		١ - المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة في الدول
٢٤	٦٨-٦٣	النامية الجزرية الصغيرة
		٢ - آليات السياسة البيئية: التدابير التنظيمية والأدوات
٢٧	٧١-٦٩	الاقتصادية
٢٧	٧٩-٧٢	٣ - معالجة المشكلات البيئية
٣٠	١٠٢-٨٠	٤ - إدارة الموارد: السياسات والتدابير القطاعية
٣٩	١٠٣-١١١	٥ - بناء القدرات من أجل التنمية والإدارة البيئية
٤٢	١١٢-١١٦	٦ - تعزيز مرافق النقل الخارجي
٤٣	١١٧-١٢١	باء - التنفيذ على الصعيد الإقليمي
٤٥	١٢٢	جيم - التنفيذ على الصعيد الدولي

أولا - نظرة عامة على المشاكل الخاصة بالدول
الجزرية الصغيرة النامية

ألف - الاتجاهات الراهنة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية
للدول الجزرية الصغيرة النامية

١ - الاتجاهات الاقتصادية

١ - الدول الجزرية الصغيرة النامية هي مجموعة متنوعة من الدول التي تختلف من حيث ما حظيت به من موارد وما لها من مواقع جغرافية مختلفة بالنسبة للأسواق الكبرى ومناطق برية وبحرية مختلفة. ويصنف بعضها، مثل أروبا، وجزر البهاما، وبرمودا، وقبرص، وجزر فرجين التابعة للولايات المتحدة، ضمن البلدان المرتفعة الدخل، في حين يصنف بعضها الآخر، مثل الرأس الأخضر، وجزر القمر، وهايتي، وكيريباتي، وملديف، وساموا، وسان تومي وبرينسيبي، وجزر سليمان، وتوفالو، وفانواتو، ضمن أقل البلدان نموا.

٢ - وتشمل أصغر هذه البلدان وأكثرها نأيا بعضا مما ليس له أية مصادر محلية هامة للدخل الانتاجي حيث تعتمد اعتمادا كليا أو مفرطا على الإيرادات الريعية الخارجية وعلى ما لها من مستحقات. ومصادرها الرئيسية للدخل الأجنبي هي المعونة والتحويلات النقدية، غير أن هناك مصادر أخرى منها الدخل الوارد من الصناديق الاستثمارية والرسوم المفروضة على حقوق صيد الأسماك، ومبيعات البريد والنفقات العسكرية للقوات العسكرية المتمركزة في أراضيها. ويعتمد اثنا عشر بلدا منها اعتمادا كليا على الدخل الريعي الخارجي. ولدى قلة قليلة من هذه الدول وهي عادة الدول الأكبر حجما، كما هو متوقع، اقتصادات أكثر تنوعا. ومن الملامح التي ميزت نموها في الثمانينات بصفة خاصة نمو صناعات تجهيز الصادرات. وقد أمكن توسع صناعة تجهيز الصادرات في هذه البلدان من خلال اتاحة الوصول بصفة خاصة إلى الأسواق والاستثمار الأجنبي الكبير وتوفر اليد العاملة ذات الدرجة العالية نسبيا من التعليم. وتقع أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية بين نقيضين، أحدهما هو الدول الجزرية الصغيرة النامية البالغة الصغر والبعد في المحيط الهادي والثاني الدول الأكبر حجما والأكثر تنوعا منها. وقد ارتكز نمو هذه المجموعة من البلدان في الثمانينات على صادرات الخدمات ولاسيما السياحة والخدمات المالية وتصدير عدد قليل من السلع الأولية.

٣ - والسياحة هي أهم تخصص في الخدمات التصديرية في كثير من البلدان الجزرية النامية وخاصة في منطقة البحر الكاريبي. وفي عام ١٩٨٩، تجاوزت الإيرادات السياحية لـ ٢٨ بلدا جزريا يقل مجموع سكانه عن ٥ مليون نسمة ٧٥ في المائة من مجموع إيرادات التصدير في خمسة بلدان منها وما يزيد على ٣٠ في المائة من مجموع الإيرادات التصديرية لـ ١٥ بلدا منها. وفيما يتعلق بالبلدان الجزرية النامية في هذه العينة البالغ عددها ٢٢ بلد التي كانت تتوافر بيانات عن اتجاه النمو فيها، زادت الإيرادات السياحية على الإيرادات التصديرية في عام ١٩٨٩ عنها في عام ١٩٨٠ في ١٣ بلدا وظلت نسبتها إلى مجموع الإيرادات

التصديرية خلال فترة ما بين السنتين مستقرة في معظم البلدان الأخرى. وتشمل صادرات السلع الأولية ذات الأهمية للبلدان الجزرية النامية الموز والسكر والكاكاو والبن والفانيليا والتوابل وجوز الهند والأسماك والخشب وبضعة معادن (النحاس والذهب والفوسفات، التي، رغم ذلك، ليست مهمة إلا لعدد قليل جدا منها).

٤ - وكانت اتجاهات النمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في الثمانينات اتجاهات جيدة في المتوسط بالمقارنة باتجاهات النمو الاقتصادي لغيرها من البلدان النامية، غير أن الأداء الاقتصادي اتسم بالتفاوت. فقد شهد بعضها نموا سريعا نسبيا في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي الذي زاد بما يربو عن أربعة في المائة سنويا في موريشيوس، وأنتيغوا وبربودا، وقبرص، وغرينادا، وملديف، وسان كيتس ونيفيس، وسانت لوسيا. وشهد عدد من الدول الأخرى، وأبرزها جامايكا، وترينيداد وتوباغو، وفيجي، وسان تومي وبرينسيبي، انخفاضات في معدلات النمو، حيث ظل نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ينخفض بمعدل ١ في المائة سنويا طوال مدة العشر سنوات. ويضاف الى ذلك أن عددا من الدول الجزرية الصغيرة النامية شهد تقلبا كبيرا من عام الى عام في النمو الاقتصادي. ويصدق ذلك بوجه خاص على اقتصادات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ التي شهدت تقلبا ضخما في معدلات النمو في الثمانينات، إذ حدث تقلب في هذه المعدلات بين ١٠ و ٢٠ في المائة وذلك بانتظام يبعث القلق. وشهدت بعض البلدان، فرادى، في منطقة البحر الكاريبي أيضا تقلبا كبيرا في نمو الناتج القومي الاجمالي الحقيقي.

٢ - الاتجاهات في مجال التنمية الاجتماعية

٥ - اقترن النمو الاقتصادي للدول الجزرية الصغيرة النامية عموما بأوجه تحسن في الرفاه الاجتماعي. ويقاس ذلك ببساطة، من خلال ترتيب البلدان حسب مؤشر للتنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الانمائي. فارتفاع ترتيبها في مؤشر للتنمية البشرية معناه أن مستويات وفيات الأطفال في كثير منها منخفضة نسبيا وأن معدلات توقع الحياة عالية نسبيا عند الولادة وأن مستويات الأمية منخفضة نسبيا وحالات الفقر كثيرة ومنتشرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقع في فئة أقل البلدان نموا. بيد أنه حتى في البلدان الأعلى دخلا، ما زالت توجد درجات مرتفعة من الفقر ولاسيما في المناطق الريفية. فنقص فرص العمل المنتج مشكلة عامة. كما يكتنف التوتر الاجتماعي الشديد بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية التي بها تنوع عرقي واضح - وذلك خلفه استيراد الأيدي العاملة من أجزاء مختلفة من العالم للعمل في المزارع ابان حقبة الاستعمار. ويضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف توفير الخدمات الصحية والتعليمية والقانون والنظام وخدمات الرعاية الاجتماعية ارتفاعا غير عادي ولاسيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأرخيبيلية.

٦ - وتنخفض مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي بدرجة أكبر في البلدان الجزرية النامية التي تصنف ضمن أقل البلدان نموا. وتعكس مؤشرات نصيب الفرد من الأسعار الحرارية اليومية والنسب المئوية للسكان القادرين على الوصول إلى المياه المأمونة حالة هي أسوأ في هذه البلدان بوجه عام عما هي عليه في دول جزرية صغيرة نامية أخرى. على أن الأرقام المتوافرة تبين أن متوسط معدل توقع الحياة عند الولادة يزيد

على ٦٠ سنة في جميع أقل البلدان الجزرية الصغيرة نموا باستثناء جزر القمر. ويشكل ازدياد الحاجة إلى التنمية الفعالة للموارد البشرية أعباء كبيرة على الميزانيات الحكومية. فقدرات المؤسسات الحكومية تنوء بأعباء الوفاء بالاحتياجات الفورية لتنمية الموارد البشرية من خلال نظم تغطي البلاد بأكملها لأداء التعليم والرعاية الصحية والأمن والضمان الوظيفي، وبأعباء التعامل مع احتياجات تنمية الموارد البشرية المؤسسية لتصميم هذه النظم كلما تغير الطلب عليها فضلا عن ادارتها وتوجيهها وتحديثها.

باء - القيود الرئيسية التي تواجه التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

٧ - للدول الجزرية الصغيرة النامية عدد من الخصائص المشتركة رغم تباين خواصها. فهي تغطي مساحة صغيرة من الأراضي وتقيدها ندرة الموارد الطبيعية. وأعداد سكانها صغيرة وتركيبهم العمرية تتأثر تأثرا شديدا باتجاه سكان الجزر الراغبين في العمل إلى الهجرة لعدم كفاية فرص العمل في بلادهم. وصغر حجم الأراضي والسكان هو سبب الاقتصادات الصغيرة والافتقار إلى التنوع. فعلى الرغم من أن التجمعات السكانية ليست كبيرة، فإن صغر مساحة الأراضي يمكن أن يؤدي إلى درجات عالية من الكثافة السكانية وما يتصل بذلك من ضغط بيئي. واقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية منفتحة انفتاحا كبيرا. وهذا الانفتاح مع امكانية الوصول على أساس تفضيلي إلى أسواق كثير من اقتصادات السوق المتقدمة النمو يتيح لها الاستفادة من مزايا اقتصادات الحجم: على أن ذلك يقتضي تخصصا في مجموعة محدودة للغاية من المنتجات؛ وهذا يرفع من درجة عدم مناعتها حيال صدمات الطلب الخارجي التي تتأثر الدول الجزرية الصغيرة النامية بنتائجها تأثرا يزيد كثيرا عن تأثر غيرها من الاقتصادات المتنوعة. وبالمثل، فإن الدول الجزرية الصغيرة النامية عرضة للتأثر إلى درجة بالغة بالزيادات في الأسعار العالمية بسبب اعتمادها الكبير على الصادرات. ووقوع كثير من هذه الدول بعيدا عن الطرق البحرية والجوية الرئيسية يؤدي إلى تضخم تكاليف الوحدة في أسعار نقل البضائع والمسافرين ويزداد ذلك حدة بسبب طلبها الصغير نسبيا على النقل البحري والجوي بالنسبة لحجم السفن والطائرات. وتعاني كلها من الحرمان من مزايا اقتصاديات الحجم في الإدارة والتدريب واستخدام المهارات الرفيعة المستوى ومعظم المرافق الأساسية، وخاصة الهياكل الأساسية للنقل. وتجتمع هذه العوامل لتجعل من اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية اقتصادات عالية التكلفة. وكثير من هذه الدول معرضة لكوارث طبيعية متكررة لها آثار بالغة الفداحة على اقتصادها بسبب صغر حجمها.

٨ - وبالإضافة إلى هذه القيود المتأصلة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنها تواجه أيضا بعض القيود الناشئة. فتراكم آثار التدهور البيئي في هذه الدول، وهو ما ورد الحديث عنه باستفاضة في الفرع الثاني من هذا التقرير، يشكل قيودا على النمو الطويل الأجل لها. واستدامة النمو تتأثر أيضا إلى درجة كبيرة بالتغيرات في الاقتصاد العالمي. فالاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي - بما في ذلك عولمة الإنتاج، وظهور مناطق اقتصادية جديدة مثل منطقة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وظهور أشكال جديدة للمنافسة القائمة على التخصص المرن، والمبتكرات التنظيمية والتقنية في مجال النقل البحري الدولي، وزيادة أهمية

الإلكترونيات الدقيقة والهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية - كل ذلك يشكل تحديات جديدة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية. بيد أن هذه التطورات ليست كلها تطورات سلبية، إذ أن بعضها، مثل الابتكارات في الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات الدقيقة، يمكن أن يهيئ فرصاً لأنواع جديدة من النشاط الاقتصادي في الجزر. ويضاف إلى ذلك أن هناك أشكالاً جديدة من المنافسة تقوم على أساس المنتجات المصنوعة على أساس الطلب، لا على أساس الأسعار وهي تشير إلى سلامة الأنشطة التصديرية التي تملأ الفراغ في هذه الدول. على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية يساورها قلق متزايد إزاء ما يلوح من تهديدات تشكلها التطورات المستجدة على الحالة الدولية، ولاسيما خطر تلاشي التفضيلات التجارية وخفض المساعدات، مما قد يضيف إلى ما تتعرض له من ضغوط اقتصادية وبيئية. ويجدر في هذا الصدد تأكيد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية، أياً كانت مصادر نموها، تعتمد عموماً إلى حد كبير على المساعدة الإنمائية الخارجية. وقد أتاحت المستويات المرتفعة نسبياً من نصيب الفرد من المساعدة الإنمائية الرسمية لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية الحفاظ على مستويات عالية من الاستثمار المحلي الإجمالي في الثمانينات رغم الانخفاض النسبي في مستويات المدخرات المحلية الإجمالية. وقد أعانتها هذه المساعدة أيضاً على التصدي على نحو أيسر لأوجه العجز المزمّنة في مدفوعات الحسابات الجارية. بيد أن الارتفاع الكبير في درجة اعتماد كثير من البلدان الجزرية النامية على المساعدة الإنمائية الرسمية يثير مسائل خطيرة تتعلق باستدامة نموها في حالة حدوث صدمات في تلك المساعدات.

جيم - طبيعة وحجم أوجه الضعف الخاصة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية

١ - أوجه الضعف الخاصة التي تتسم بها الدول الجزرية الصغيرة النامية

٩ - من الدول الجزرية الصغيرة النامية ما يعاني ضعفاً شديداً نتيجة مجموعة متنوعة من العوامل الخارجية التي تفرض قيوداً قاسية على تنميتها المستدامة. فالجزر الصغيرة الواقعة في المناطق المعرضة للأعاصير كثيراً ما تهاجمها الأعاصير الحلزونية بما ينجم عن ذلك من نتائج اقتصادية مدمرة. وفي المناطق الجافة، تؤدي القدرة المحدودة للجزر على الاحتفاظ بالمياه إلى تعريض الكثير منها للجفاف. فهذه الجزر تنطوي على مناطق صغيرة من المجتمعات المائية بما ينجم عنه تبيد نسبة كبيرة من مياه المطر ونسبة كبيرة من التربة المتفتتة في البحر. وبسبب حجمها الصغير يمكن أن تحل بها بسرعة الآثار السلبية الناجمة عن نشاط الإنسان بالنسبة للبيئة الطبيعية. ولأن النظم الأيكولوجية للجزر تطورت ونشأت في غالب الأحيان في إطار من العزلة، فقد أدى ذلك إلى نشوء أنواع نادرة متوطنة باتت تشكل جزءاً مهماً من الموارد الجينية للعالم؛ إلا أن هشاشة النظم البيئية للجزر تؤدي إلى سرعة دمارها بفعل أوبئة قادمة من الخارج بما ينجم عنه من خسارة في هذه الموارد القيمة. ومن الأخطار ذات الأهمية الخاصة التي تهدد الدول الجزرية الصغيرة النامية احتمالات تغير المناخ وارتفاع سطح البحر. ومن المتوقع أن يزيد تواتر هبوب الأعاصير

الحلزونية والعواصف والزواج بسبب تغير المناخ. وفيما لا تسهم الجزر الصغيرة في ظاهرة الاحترار العالمي، إلا أنها أكثر الأطراف تضررا من ارتفاع سطح البحر.

١٠ - ويمكن تعريف الاقتصاد الضعيف على أنه: (أ) معرض لصددمات كثيرة لا يمكن التنبؤ بها ولا السيطرة عليها وطنيا و (ب) ضعف قدرته على التكيف بمعنى أن قدرته الداخلية محدودة بما لا يمتص أوجه الدمار الناجمة عن الصدمات ومن ثم القدرة على استئناف الحياة الاقتصادية المعتادة. ومن منظور طويل الأجل، فإن الاقتصاد الضعيف هو الذي لا يمكن في إطاره تحقيق الاستدامة لقوة الدفع الإنمائي ومن ثم رفاه السكان. ذلك لأن الاقتصاد لا يستطيع التكيف بسهولة مع التكاليف والأسعار المتغيرة في الأسواق الدولية كما أن الموارد البيئية التي تستند إليها الأنشطة سهلة التدهور.

١١ - ويمثل هذا الضعف مشكلة تواجهها الكثير من البلدان النامية، وإن تكن هناك أوجه ضعف معينة تنطبق بدرجة أكبر على الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي محصلة المجموعة التالية من العوامل:

(أ) تعرضها إلى الكوارث الطبيعية على النحو المبين أعلاه:

(ب) الانفتاح الشديد لاقتصاداتها مما يجعلها منكشفة بوجه خاص أمام أنواع شتى من الصدمات الاقتصادية والسياسية الخارجية، بما في ذلك التقلبات الحاصلة في الأسعار، والتحويلات في الطلب على السلع الأساسية، والتغيرات في قواعد الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، والتغيرات في الطلب على السياحة والتحويلات في سياسات المعونة:

(ج) قدرتها المتدنية على التكيف بمعنى عجزها عن استعادة عافيتها بسهولة بعد وقوع الصدمات وهو بدوره ناتج عن عوامل مختلفة بما في ذلك شحة الموارد الطبيعية الإنتاجية، ومحدودية قدرات الموارد المؤسسية والإنسانية، وضعف وقصور الهياكل الأساسية، وانخفاض القدرة على خدمة الديون والتخصص غير المرن والتنوع المحدود في خليط ناتجها وهيكلها التصديرية، حيث تتجسد في ذلك القيود المفروضة بحكم ما حظيت به من عوامل الإنتاج.

٢ - مؤشرات الضعف

١٢ - لا تزال الجهود المبذولة بشأن المنهجية الكفيلة بتحديد وقياس أوجه الضعف الخاصة بتجتاز مرحلة أولية للغاية، حتى بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية التي عادة ما تتجلى على صعيدها بصورة أوضح دلائل الضعف. وحيثما يكون معظم النشاط الاقتصادي معتمدا بصورة مباشرة على الظروف البيئية، وحيثما تكون التنمية متأثرة إلى حد كبير بالقوى الخارجية الاقتصادية والبيئية، فإن الأمر يحتاج إلى مجموعة من المؤشرات التي تدل على أوجه الضعف بصورة فعالة.

١٣ - وتحتاج مؤشرات الضعف إلى أن تراعي الأثر الناجم عن اعتبارات مختلفة على النحو التالي:

- (أ) الكوارث الطبيعية وتشمل:
- ١' الموقع بالنسبة للزوايح والأعاصير وغيرها من العواصف الاستوائية و/أو خطوط الانكسار البركانية/الزلزالية؛
- ٢' تواتر وقوع الكوارث بما في ذلك الموجات السنامية؛
- ٣' مشاكل السوقيات بما في ذلك الموقع النائي بالنسبة لتقديم الإغاثة السريعة في حالة الكوارث وإعادة التعمير؛
- ٤' نسبة السهل الساحلي المسطح الى الأراضي المرتفعة؛
- (ب) عوامل الموقع وتشمل:
- ١' الموقع بالنسبة لطرق الملاحة البحرية؛
- ٢' العقبات السوقية وغيرها في التعامل مع حالات الطوارئ ومنها مثلا البقع النفطية والكيميائية؛
- (ج) التوتر البيئي ويشمل:
- ١' معدل ونطاق الخسارة في الأنواع والوظائف التي يقوم بها النظام البيئي. ومن ذلك مثلا ما يحدث في الشعاب المرجانية وغياض المنغروف؛
- ٢' إمكانيات إعادة تأهيل/إعادة نشوء المناطق والنظم المتدهورة؛
- ٣' إمكانيات نقل الأنشطة الاقتصادية المتضررة أو استبدال سبل المعيشة؛
- (د) العوامل الاقتصادية وتشمل:
- ١' درجة الاعتماد على الواردات وتذبذب الصادرات؛
- ٢' درجة تنوع القاعدة الاقتصادية؛
- ٣' القدرة على الادخار وتوليد استثمارات رأسمالية بالنسبة للاحتياجات التي تتطلبها تنمية المرافق الأساسية؛

'٤' درجة تملك رأس المال والسيطرة الوطنية على الموارد والقدرة التفاوضية؛

'٥' أثر الهجرة فيما يتعلق بخسارة رأس المال الاجتماعي المستثمر في المهاجرين؛

'٦' المعونة بوصفها نسبة من الاستثمار الرأسمالي الإجمالي.

١٤ - ومن شأن صقل المؤشرات الرئيسية الدالة على الضعف أن يسهم إسهاما مهما في التخطيط الانمائي الوطني، والتخطيط لحالات الطوارئ واستراتيجية تنمية الموارد البشرية وغير ذلك من الجوانب الرئيسية في بناء القدرات، فضلا عن رسم الأولويات من أجل التعاون على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي بما في ذلك تنسيق المعونة. كذلك فمن شأن التوصل الى مقياس ذي مغزى للضعف أن يزيد من حساسية مجتمع المانحين الدولي إزاء المشاكل الخاصة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد بذلت محاولات لوضع مؤشر مركب للضعف. إلا أن الجهود المبذولة في هذا المجال لم تفض بعد الى تطبيق عملي ولم تبذل محاولة حتى الآن لبناء مؤشر يشمل في طياته الهشاشة الايكولوجية والضعف الاقتصادي اللذين تتسم بهما الدول الجزرية الصغيرة النامية.

دال - خيارات من أجل التنمية المستدامة

١٥ - القيود الرئيسية المفروضة على التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية هي باختصار ضعف الموارد المستندة الى الأرض والموارد البحرية المؤكدة؛ والتعرض للكوارث الطبيعية وهشاشة النظم الايكولوجية واستنفاد الموارد غير المتجددة وفي بعض الحالات هناك مشكلة حادة تتمثل في الحصول على الامدادات من المياه العذبة وهناك كذلك القدرات المحدودة على تقييم الموارد وارتفاع تكاليف الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات العامة الذي يرتبط بدوره بالافتقار الى اقتصاديات الحجم، إضافة الى ارتفاع تكاليف النقل الداخلي وتدهور خدمات النقل بين الجزر في الدول الجزرية التي تشكل أرخبيلات، وضعف القدرة على الوصول الى الأسواق ومصادر الامداد، ووجود هيكل ديموغرافي يشمل نسبة كبيرة من صغار السن وكبار السن بفعل الهجرة، والنقص في المهارات العاملة سواء على مستوى تنظيم الأعمال أو المستوى الاداري وذلك ناجم عن الهجرة وعن صغر مجموع الكفاءات، ثم الاعتماد الشديد على رأس المال الأجنبي مع وجود جاذبية محدودة للاستثمارات الأجنبية فضلا عن الأسواق الداخلية الصغيرة.

١٦ - وتؤثر العوامل الخارجية بقوة على التنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالنسبة لأصغر هذه الدول وأبعدها من حيث الموقع، تعتمد استدامة رفاه شعب الجزيرة على الحفاظ على الإيرادات الربعية الخارجية والاستحقاقات المتنوعة. وبالنسبة للدول الجزرية التي تمنع بالتخصص في الصادرات من السلع الأساسية أو في السياحة أو في مزيج من كلا التخصصين، فإن آفاق استدامة النمو تتوقف جزئيا على السياسة البيئية المتبعة باعتبار أن كلا من الزراعة والسياحة تعتمد على الحفاظ على الأصول البيئية كما تعتمد جزئيا على التفضيلات التجارية. والطلب على السياحة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية فرادى

طلب حساس إزاء التغيرات المفاجئة التي تطرأ على صورتها، وهو يتأثر تأثراً سلبياً بفعل الزيادات في أجور السفر الجوي لمسافات بعيدة، وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تشهد توسعاً في الصناعات التصديرية، تعتمد استدامة النمو على القواعد المنظمة لحصص الواردات في البلدان الغنية، وعلى محصلة المنافسة المحتدمة لاجتذاب استثمارات غير مستقرة. وبرغم أهمية العوامل الخارجية، فإن هذه البلدان تمتلك قدرة محدودة على رصد التغيرات الاقتصادية الدولية.

١٧ - وتعتمد آفاق التنمية المستدامة لهذه البلدان الجزرية الصغيرة النامية على الإجراءات المتخذة للتغلب على القيود الرئيسية والعمل قدر الإمكان على إزالتها. على أن بعضاً من هذه القيود ملزمة وإن لم يكن كلها كذلك. فعلى الصعيد الوطني يمكن من خلال التخطيط الدقيق تطوير القدرة الكافية على تنمية الموارد البشرية من أجل الاستجابة المرنة والمبتكرة إزاء الصدمات والتحديات الاقتصادية والبيئية. وهذه القدرة لا غنى عنها لتعزيز صمود الدول الجزرية الصغيرة النامية. إلا أن تنميتها سوف تتطلب جهوداً وطنية وتعاوناً على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وفي سبيل تعزيز التنمية المستدامة، فإن الدول المذكورة لا تملك خيار عزل اقتصاداتها ونظمها البيئية عن القوى الخارجية. إن طبيعة هذه البلدان تسند للتجارة في السلع والخدمات وتدفقات رأس المال الدولية والهجرة الدولية، دوراً ملموساً ومستمرًا في أنماط تنميتها. ويمكن تعزيز التنمية المستدامة على أفضل وجه من خلال استراتيجية موجهة للخارج يتوخى لدى وضعها الدقة والمرونة بما يجعلها ملاجئاً عالية القيمة في أسواق التصدير. ويمكن تحقيق ذلك في جميع الحالات إلا في أصغر الدول الجزرية الصغيرة النامية وأبعدها موقعا التي سيظل يتعين عليها أن تعتمد على موارد الدخل التقليدية فترة لا يستهان بها من الزمن.

١٨ - وثمة خيارات شتى للتنمية المستدامة مفتوحة أمام الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ بعضها يتمثل في تصدير الخدمات كالسياحة أو الأنشطة المالية الخارجية أو إدخال البيانات الالكترونية والتخصص المرن كوسيلة لتنظيم إنتاج الصادرات من المصنوعات الخفيفة بما يتيح إمكانية زيادة قدرتها واستجابتها التنافسية على الصعيد الدولي واستجابتها لتغيرات الاقتصاد الخارجية. كما أن جوهر التخصص المرن بوصفه نهجاً متبعاً في تنظيم الإنتاج يتمثل في التنافس على أساس الناتج بدلاً من السعر من خلال استغلال ملاجئ خاصة في الأسواق من أجل تشكيلة من المنتجات الصغيرة ولكن ذات القيمة المضافة المرتفعة من الصناعات التحويلية الخفيفة. وهذه الأنماط من الأنشطة لا تنجم عنها، في حال إدارتها إدارة سليمة عواقب بيئية سلبية، فإن نجمت فعلى أساس الحد الأدنى. وتتيح الموارد البحرية للأهوار والشعب المرجانية وبصورة أوسع للمناطق الاقتصادية الخالصة خيارات إنمائية مهمة برغم تباين إمكانات موارد هذه المناطق الاقتصادية الخالصة فيما بين البلدان.

١٩ - وفي البلدان الجزرية الصغيرة النامية التي تحظى بإمكانات زراعية، يمكن للزراعة أن تنطوي على مصدر مهم للنمو المستدام إذا ما توافر القدر الكافي من تكثيف وتنويع استخدام المدخلات الحديثة وحسن إدارتها. وفي البلدان التي تحظى بموارد معدنية، فيظل التعدين بالتأكيد مصدراً للنمو وإن كان ينبغي توخي العناية بتجنب العواقب البيئية السلبية الناجمة عن عمليات التعدين.

ثانيا - مجالات الأولوية للتنمية المستدامة للدول الجزرية
الصغيرة النامية

ألف - المشاكل البيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية

٢٠ - يلخص هذا الفرع المشاكل البيئية الرئيسية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويرد في الفرع ثالثا أدناه مناقشة السياسات والتدابير اللازمة لتدبير هذه المشاكل على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

١ - تغير المناخ وارتفاع سطح البحر

٢١ - تشكل ظاهرة الاحترار العالمي التي ينتج عنها تغير ملموس في المناخ وارتفاع كبير في سطح البحر أشد التهديدات خطرا للبيئة في الدول الجزرية الصغيرة النامية بما يترتب على ذلك من آثار واسعة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ومن الآثار المحتملة أن تنجم عن تغير المناخ وارتفاع سطح البحر تراجع الخطوط الساحلية وضياع الأراضي التي تحظى هذه البلدان بقدر ضئيل للغاية منها، مع زيادة الفيضانات ودمار الملاحات وتملح الطبقات الساحلية الحاملة للمياه وانخفاض توافر الكميات الضئيلة أصلا من المياه العذبة وزيادة هلاك الشعاب المرجانية. ومن شأن تغير المناخ أن يصحبه أيضا تغيرات في أنماط سقوط المطر مما قد يزيد من الفيضان في السهول الساحلية بسبب زيادة الهطول مما يلحق بدوره دمارا بالمستوطنات البشرية وكذلك بأنواع مختلفة من الهياكل الاقتصادية الساحلية الأساسية مع دمار غابات المنغروف. أما درجات الحرارة المرتفعة فتؤدي إلى زيادة الإصابة بالأمراض وزيادة تبخر المياه السطحية مما ينجم عنه المزيد من حالات الجفاف وتقصير الشعاب المرجانية.

٢٢ - ومن شأن البلدان الجزرية أن تكون معرضة بصورة خاصة لآثار تغير المناخ وارتفاع سطح البحر الموصوفة فيما سبق، لأنها تشمل جزرا واطئة وجزرا مرجانية عديدة وأنها تؤوي نسبا كبيرة من سكانها، وتباشر أنشطة اقتصادية رئيسية في المناطق الساحلية وتعتمد على توافر محدود للغاية من المياه العذبة الطبيعية، فيما تحوي مناطق محدودة جدا من الأراضي القابلة للزراعة، فضلا عما تتعرض له من خطر كبير يتمثل في كثرة تقلبات الطقس الحادة مثل العواصف. أما الجزر الأصغر ذات المنحى الساحلي الأغلب فهي التي تتحمل وطأة ارتفاع سطح البحر. كما أن ارتفاع سطح البحر يمكن أن تنجم عنه آثار اجتماعية - اقتصادية قاسية حتى على الجزر الأكبر التي تعتمد اقتصاداتها بشدة على صيد الأسماك والسياحة.

٢ - الكوارث الطبيعية والبيئية

٢٣ - تتعرض معظم البلدان الجزرية الصغيرة النامية في كثير من الأحيان لكوارث طبيعية ناجمة عن الأعاصير والزوابع والزلازل والانزلاقات الأرضية. وبما أن هذه البلدان تقع في حزام الأعاصير، فكثيرا

ما يكون عدد منها هدفا للأعاصير الحلزونية. وفي بعض الحالات تجعل الكوارث الطبيعية وجود هذه الجزر الصغيرة في حد ذاته مهددا بالزوال. وتشمل الآثار الرئيسية للكوارث الطبيعية تدمير القطاع الزراعي، وتخريب مستوطنات قروية بأسرها، والإخلال بقدر هائل من مرافق الاتصال وإصابة ووفاة أعداد كبيرة من الناس. ورغم أن هذه الكوارث الطبيعية تحدث أيضا في البلدان غير الجزرية، فإن أثر الكارثة الطبيعية في أي جزيرة صغيرة يجنح إلى أن يكون أكبر من حيث المنطقة المتأثرة والأهالي المتضررين ومن حيث متوسط نصيب الفرد من الخسائر. وكثيرا ما يتطلب إصلاح الهياكل الأساسية والمستوطنات البشرية المدمرة عدة سنوات بالإضافة إلى كون هذه الإصلاحات تستوعب مبالغ كبيرة من النفقات الحكومية والمدخرات الشخصية، ولذلك آثار سلبية واضحة على استمرارية الاستهلاك والاستثمار والنمو.

٣ - مشاكل النفايات

٢٤ - يتمثل أثر الفضلات على الصحة البشرية والبيئية في نشأة معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية نتيجة ازدياد السكان وتصدير المواد المقاومة والخطرة، من ناحية، والافتقار إلى الموارد والحيز المكاني اللازمين للتخلص المأمون من هذه النفايات، من ناحية أخرى. وتحدث المشاكل الرئيسية للنفايات في المناطق الحضرية والساحلية وفي البحار.

٢٥ - ولقد استمر التحول الحضري بسرعة كبيرة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولكن ليس في هذه الدول جميعا. وفي البلدان التي جرى فيها هذا التحول بسرعة كبيرة، زاد ضغط التحضر بشكل يؤثر على صحة الإنسان، لا سيما صحة فقراء المدن الذين يعيشون في مناطق لا تقدم لها خدمات وكثيرا ما يكسبون عيشهم من جمع النفايات الصلبة. وتتمثل المشاكل النمطية في عدم تلبية المرافق الصحية للطلب عليها، وقصور جمع النفايات الصلبة والسامة والتصرف فيها، والتخلص من الفضلات بطريقة غير مناسبة، وتصريف النفايات الصناعية في المستجمعات المائية الداخلية والمياه الساحلية وعلى الأرض، وتلويث الهواء في بعض الحالات. وتحتوي القمامة والفضلات الصلبة الحضرية والنفايات الصناعية جميعها على مختلف أنواع الملوثات بل وحتى على المواد الخطرة التي تؤدي إلى تلويث المياه السطحية والجوفية.

٢٦ - وفي معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تشكل المناطق الساحلية موقعا للعديد من الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك، على سبيل المثال، الموانئ، ووحدات معالجة القمامة، والصناعات، والفنادق السياحية، والمستوطنات البشرية. وبصفة عامة تقع الموانئ في قلب المستوطنات الحضرية وهي عرضة للتلويث بالمواد الكيميائية والقمامة. فمثلا يؤدي عدم ملاءمة مرافق شحن وتفريغ النفط في الموانئ، في كثير من الأحيان، إلى قدر غير قليل من انسكاب النفط، وإلى تحميل وحدات معالجة القمامة بأعباء مفرطة سواء في البر الداخلي أو على الساحل، وإلى إفراغ القمامة الخام أو المعالجة بطريقة غير ملائمة في البحر. وفي العادة تلتقى في البحر القمامة وفضلات أخرى من الفنادق دون معالجتها.

٢٧ - وفي بعض المناطق، التي توجد فيها حركة بحرية كثيفة للغاية بالقرب من هذه الجزر، محملة بالنفايات الخطرة من المواد السائلة والصلبة، بما في ذلك الوقود النووي، تعتبر أخطار التلويث الناجم عن الحوادث عالية للغاية. بل وحتى في حالة انعدام هذه الحوادث، فإن التلويث التشغيلي (التخلص المتعمد من المواد الضارة نتيجة العمليات العادية المنفذة على متن السفن) يعتبر عاليا. وحيثما تكثرت عمليات سفن الرحلات، يجري التخلص بطريقة روتينية من مقادير كبيرة من النفايات والفضلات في بحار البلدان الجزرية.

٢٨ - وثمة مشكلة ناشئة تتمثل في النفايات العابرة للحدود التي تصل إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبما أن القوايين البيئية وقوايين السلامة في البلدان الصناعية أصبحت أكثر صرامة، ومع ازدياد التكاليف المرتبطة بالنفايات الخطرة، فقد زاد بالتالي تصدير النفايات الخطرة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي لا تملك لا الموارد ولا التكنولوجيا بل ولا حتى الحيز المكاني للتخلص من تلك النفايات بطريقة مأمونة. وفيما يتعلق بهذه الدول، فكثيرا ما تكون حاجتها للعملة الأجنبية طاغية على اعتبارات السلامة.

٢٩ - فإذا ما ترك هذا التلويث البحري يمضي بغير قيود، فليسوف يشكل خطرا كبيرا على التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن المرجح أن يقوض ما لهذه البلدان من صناعات تقوم على نمو الموارد، وبالتحديد، صيد الأسماك بالقرب من السواحل وحصاد النباتات البحرية والسياحة.

باء - إدارة موارد الدول الجزرية الصغيرة النامية

٣٠ - بما أن الكتل الأراضية للدول الجزرية الصغيرة النامية بأسرها تعد مناطق ساحلية وقد أخذت تتعرض لضغط متزايد يتمثل في مطالب متنافسة على مختلف الاستخدامات التي تؤدي إلى آثار خارجية إيجابية وسلبية على السواء، فإن أفضل نهج إزاء الإدارة الرشيدة للموارد في هذه البلدان يتمثل فيما يسمى بإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. بيد أن شحة الموارد في هذه البلدان من شأنه أن يحول دون إنشاء شبكة مؤسسية مركبة للاضطلاع بإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومن ثم فالنهج العملي إزاء هذه الموارد هو الاعتماد على الإدارة القطاعية مع مراعاة الروابط الرئيسية في داخلها وفيما بينها وذلك عن طريق التنسيق القطاعي والتنسيق فيما بين القطاعات. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي هو ترشيد إدارة الموارد من أجل أن نحقق للنمو أقصى قدر من الفوائد الناجمة من الفرص التي يتيحها التكامل ومن أجل تقليل الآثار الخارجية السلبية إلى أدنى حد وهو ما يؤدي بالتراكم إلى قيام عوائق أمام النمو. ويقتضي استدامة الموارد الطبيعية فوق كل شيء التقليل إلى أدنى حد من الآثار الخارجية السلبية. وفي حالة الموارد القابلة للنفاد، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار كذلك العدالة بين الأجيال. ولذلك أهمية خاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، نظرا لشحة الموارد المعدنية القابلة للنفاد فيها، وقليل منها قد حظي لهذه الموارد. ويناقش هذا الجزء الفرعي، على أساس خطوط عريضة، الفرص والعوائق المتعلقة بالنمو فيما يتصل بالموارد الطبيعية. أما السياسات والتدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة لهذه الموارد والسياسات فتناقش في الفرع (الثالث).

١ - الموارد الساحلية والبحرية

٣١ - كما ذكر أعلاه، عادة ما تشكل المناطق الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة موقعا رئيسيا للنشاط الاقتصادي. فهي مواقع لأنشطة رئيسية كتلك التي تشمل المرافق والمحطات الطرفية، ووحدات معالجة الصرف الصحي، وتوليد الطاقة الكهربائية، والتعدين للمواد غير الحديدية (خاصة الرمال والحصى والحجارة) والسياحة. ومعظم هذه الأنشطة تولد قدرا كبيرا من الآثار الخارجية السلبية، وأهمها تشويه الخطوط الساحلية والتلوث البحري وتلويث مستجمعات المياه العذبة الموجودة على السواحل. وثمة أنشطة أخرى مثل استصلاح الأراضي وجرف الطمي من البحيرات تؤدي هي الأخرى إلى استنزاف الموارد الساحلية بشكل دائم. كما أن سوء إدارة الأراضي والممارسات الحراجية يسهمان في فقدان الأسماك لموائلها. وأن من شأن الإفراط في صيد الأسماك داخل السواحل أن يؤدي إلى استنزاف مصائد الأسماك في هذه المناطق.

٣٢ - وتتألف المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، عادة، من مناطق كبيرة للغاية وهي تشكل نسبا كبيرة من مجموع مساحتها. وفيما يتعلق بالجزر الصغيرة للغاية، قد تشكل الموارد البحرية البعيدة عن الشاطئ الفرصة الوحيدة لتحقيق رخاء اقتصادي ملموس. وتتألف الموارد البحرية الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة النامية من مصائد الأسماك البحرية، ومن موارد بحرية حية أخرى. ومن المعروف أن بعض هذه المعادن توجد في المناطق الاقتصادية الخالصة لهذه الدول، ولكن إمكاناتها المعدنية البحرية لا تزال مجهولة إلى حد كبير. وموارد مصائد الأسماك ليست موزعة بالتوازن فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. لذلك فإن حجم المنطقة الاقتصادية الخالصة في أي دولة جزرية صغيرة نامية يعد مقياسا مناسباً لإمكاناتها من مصائد الأسماك، وفرص تنمية مصائد صناعية متاحة فقط لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي الأساس الدول التي توجد في منطقتي المحيط الهندي والمحيط الهادئ.

٣٣ - بيد أن معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية تتمتع بإمكانيات كبيرة لصيد الأسماك على سواحل الشعب المرجانية والبحيرات. ومن المعروف أن الشعب المرجانية الغنية بالكتل الحيوية بشكل خاص هي أكثر إنتاجية من بين كل النظم الإيكولوجية على ظهر الكوكب، إذ تستطيع إعالة مقادير هائلة من الأسماك. وبين الموارد الحية الأخرى للبحار، التي تنطوي على إمكانات التنمية الاقتصادية، تعتبر الطحالب - الأعشاب البحرية ونباتات مائية أخرى هامة للغاية. وتشكل الأعشاب البحرية أغذية غنية بدرجة عالية، وهي تستخدم أيضا للأعلاف والأسمدة وفي إنتاج عقاقير جديدة وفي بعض التطبيقات الصناعية. والإمكانات الاقتصادية لهذه الموارد كبيرة.

٣٤ - وفي الوقت الحاضر تعتمد معظم الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتمادا كبيرا على مواردها البحرية المتجددة. بيد أن درجة الاعتماد تعتبر أعلى بالنسبة للجزر المرجانية التي تعتبر إمكاناتها الزراعية أصغر كثيرا مما هو الحال بالنسبة للجزر الأكبر حجما. وفيما يتعلق بالجزر المرجانية، فإن الموارد البحرية القريبة من الشاطئ تدعم طائفة متنوعة من الأنشطة البشرية التي تعد في كثير من الأحيان ذات طابع كفا في تبعا لصيد الأسماك في الشعب المرجانية والبحيرات. بيد أن الاتجاه العام، كما نوقش أعلاه، هو نحو تدهور

الموارد البحرية القريبة من الشاطئ نتيجة الأنشطة البرية (بما في ذلك الساحلية) والأنشطة البحرية التي تؤثر على إمكانات الشعاب المرجانية والطحالب، وهما اثنان من مصادر النمو البحرية بالنسبة لمعظم الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - موارد المياه العذبة

٣٥ - تعاني في البلدان الجزرية الصغيرة مشاكل حادة في مجال المياه العذبة، من حيث كميتها ونوعيتها على حد سواء، نظرا لصغر حجمها ولبعض الأحوال الجيولوجية والتضاريسية والمناخية السائدة فيها. وهي هدف سهل بشكل خاص للتقلبات التي تحدث في موارد المياه العذبة ومدى توافرها وتلوثها.

٣٦ - ومن بين البلدان الجزرية تعتبر الجزر المرجانية المنخفضة أكثر معاناة من ندرة المياه. فبسبب صغر حجمها تعتبر الكمية الاجمالية لهطول الأمطار منخفضة وموارد المياه الجوفية مقصورة على أجسام شبيهة بالعدسات تتأثر تأثرا شديدا بتقلبات الطبيعة وحالات التفاوت في مدى توافر المياه العذبة. وهذه الجزر الصغيرة لا تتوفر لها فرص كافية لخزن المياه السطحية وهي تعاني من آثار حالات الجفاف معاناة هي أكثر بكثير من معاناة العديد من الجزر الأكبر حجما. كما أن هنالك دولا جزرية صغيرة نامية أخرى تعاني بدورها من تواتر حالات الجفاف وندرة المياه بشكل دائم. بيد أن هطول الأمطار يعتبر في العديد من الحالات كثيرا في الجزر البركانية العالية، ولكن امكانية الوصول الى المياه العذبة كثيرا ما يحد منها الافتقار الى مرافق الخزن الكافية وشبكات التوصيل. وفي هذه الجزر توجد بضعة مواقع للخزن الجيد ولكن مياه الأمطار تتسرب بسرعة الى البحار. ويشكل الفيضان المحلي، المرتبط بالعواصف المدارية، مشكلة خاصة حيثما كانت المستجمعات صغيرة وهطول الأمطار غزيرا. وقد تفاقمت العواصف التي وضعتها الطبيعة أمام المياه العذبة في البلدان الجزرية الصغيرة النامية بفعل نشاط الإنسان. فلقد أدت إزالة الأحراج عند مقاسم المياه الى زيادة تدهور هذه المناطق مما حد من توافر المياه العذبة في عدد من هذه البلدان. ونظرا لازدياد الطلب على المياه العذبة، من جانب السكان المتزايدين، فضلا عن احتياجات التنمية الاقتصادية، صار التنافس على المياه من العديد من القطاعات - الأسر المعيشية والزراعة والصناعة - يزداد حدة، وما لم تبذل جهود لزيادة الامدادات فإن اتاحة المياه قد تصبح عقبة كأداء بوجه النمو في القطاعات الكثيفة الاستخدام للمياه مثل الزراعة بل وحتى السياحة.

٣٧ - ولا يتصل القلق بشأن المياه في الدول الجزرية الصغيرة النامية بكميتها فحسب، بل بنوعيتها. فنوعية المياه في هذه البلدان، شأنها في ذلك شأن كميتها، تتأثر بفعل الطبيعة ونشاط الإنسان معا. وموارد المياه الجوفية في الجزر المرجانية وغيرها من الجزر الجيرية المنخفضة تعتبر، بصفة عامة، عرضة للتلوث بدرجة عالية نظرا لقلتها النسبية ولأن طبقة التربة القابلة للنفاذ وغير المشبعة تتيح امكانية التشقق أثناء مواسم الأمطار مما يؤدي الى خلق قنوات تكون بمثابة ممرات لعوامل التلوث فتدخل الى مستجمعات المياه. وفي بعض الجزر، خاصة الجزر البركانية العالية، والجزر التي لم تتطور امكاناتها الزراعية حتى الآن

إلا إلى الحد الأدنى، وحيثما كان التحضر في مرحلته الأولى، تعتبر نوعية المياه مقبولة حتى الآن. بيد أن هذه النوعية تعرضت، بصفة عامة لتدهور حاد خلال مراحل تطور الإنسان. فلقد جرى تلويث امدادات المياه العذبة نتيجة طائفة متنوعة من أنشطة القطاعين العام والخاص، مثل سوء استخدام الكيماويات الزراعية، وسوء تصريف الفضلات والنفايات الصناعية في مستجمعات المياه العذبة، مما يؤدي إلى آثار سلبية واضحة بالنسبة لصحة الإنسان وللنباتات والحيوانات المائية. وتعود الأسباب التي من صنع الإنسان في ندرة المياه وتدهور نوعيتها إلى عدم ملاءمة السياسات الزراعية والصناعية، وإلى التنمية الحضرية العشوائية، وتراخي نظام الإدارة. ويترتب على تلوث مصادر مياه الشرب بصفة خاصة تكاليف باهظة تتحملها الحكومات مقابل توفير هذه المياه للجمهور بطريقة مأمونة.

٣ - موارد الأرض

٣٨ - أخذت موارد الأرض المحدودة للغاية في البلدان الجزرية الصغيرة النامية تتعرض لضغط مكثف فيما يتعلق بالتنمية الزراعية. وفي الوقت ذاته، زاد التنافس على موارد الأرض من جراء الحاجة إلى ما يكفي من موارد الحراثة وعمليات التعدين والسياحة والمستوطنات البشرية.

٣٩ - ففي العديد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية تسود أحوال الجفاف نظرا لتضاريسها ومناخها المحلي. والجفاف يجعل الزراعة مجازفة باهظة التكاليف ويحول فعلا دون قدر كبير من النشاط الزراعي. وفي بعض هذه البلدان تعتبر الطبقة الأولى من التربة رقيقة للغاية وقابلة للتآكل بسرعة. وتشكل هذه الحالة عاملا يحد من تنويع الزراعة ويستدعي اتخاذ تدابير للمحافظة على التربة على نطاق الجزيرة مما يزيد من تكاليف الانتاج الزراعي المستدام. بيد أن المرتفعات العالية والتربة الخصبة في جزر أخرى، خاصة الجزر الناشئة عن البراكين، تسهم في وجود أراض مرتفعة ونتاجية عالية وفي تنويع الزراعة.

٤٠ - ويختلف نظام حيازة الأراضي اختلافا واسعا فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي بضع جزر لا يزال يسود نظام الملكية الجماعية بينما يقوم نظام الحيازة في الجزر الأخرى على الملكية الخاصة. وترتبط نظم الحيازة الجماعية بالوسائل التقليدية للانتاج الزراعي، مما يجعل مستوى المعيشة هو مستوى الكفاف. بيد أن هذه النظم عرضة لأن تقام في ظلها المناطق المحمية بشكل أيسر.

٤١ - وبمرور الوقت، ووفقا لمقتضيات نمو السكان في الدول النامية الجزرية الصغيرة التي يغلب عليها الطابع الزراعي، كان التوسع الزراعي أكبر عامل مؤثر فيما يتصل بالموارد من الأراضي. وقد أدت الزراعة ذات التكنولوجيا المنخفضة المستوى والعائد القليل إلى الاضطلاع بهذا التوسع الزراعي في الأراضي الحدية. وفي بعض من هذه الدول، يلاحظ أن زراعة الكفاف مازالت واسعة الانتشار. ومع هذا، فالزراعة التجارية أو زراعة المحاصيل النقدية، التي تستهدف أسواق التصدير، كانت تتسم بالتصاعد. ولا حاجة إلى مزيد من التفصيل فيما يتصل بمدى الحاجة إلى زيادة عائدات التصدير في هذه البلدان، التي تعتمد عموما على الواردات بسبب محدودية نطاق تنوعها الاقتصادي. وفي الكثير من هذه البلدان، يلاحظ أن نمو الزراعة

التجارية ما فتئ مصحوبا بإقامة مزارع كبيرة من خلال دمج ملكية الأراضي أو إزالة الأحراج أو بهاتين الوسيلتين معا. ولقد زادت عائدات التصدير، وكان لهذا ثمنه بالطبع. فإزالة الأحراج مضت في طريقها الى حد حرمان الكثير من هذه البلدان من الأحراج الطبيعية على مساحة ملموسة. ويتمثل أسوأ آثار إزالة الأحراج في تحات التربة، مما أفضى الى أثر ضار تراكمي بالنسبة للإنتاج الزراعي، وخفض مستوى التنوع الإحيائي الأرضي، وتدهور مستجمعات المياه، وهذا التدهور للمستجمعات في تلك البلدان، التي تتسم عادة بضآلة المياه العذبة الطبيعية وبتزايد الطلب على المياه، نجم عنه أثر ضار كبير بالنسبة لاستدامة النمو. كما أن إزالة الأحراج، التي تمت أساسا لأغراض التنمية الزراعية، أثرت بشكل حاد على قطاع الطاقة. وفي ضوء استخدام أخشاب الوقود كمصدر أساسي للإمداد بالطاقة لدى الأسر المعيشية في غالبية الدول النامية الجزرية الصغيرة وخاصة في المناطق الريفية، يلاحظ أن نفاذ هذا المصدر سيقتضي زيادة استيراد الهيدروكربونات المرتفعة القيمة، مما سيؤدي الى تضخم فواتير الاستيراد لدى تلك الدول.

٤٢ - وقد تميزت الزراعة التجارية، وخاصة في المزارع الكبيرة، ببدء استخدام مدخلات حديثة من قبيل الري والأسمدة الكيميائية ومبيدات الأعشاب والحشرات، من أجل زيادة المحاصيل الزراعية. بيد أن اتباع نظم للري تتسم بسوء التخطيط وعدم ترشيد استخدام المياه وسوء استخدام المواد الكيميائية الزراعية أدى الى تدهور التربة وتلوث المسطحات المائية والمياه الجوفية والبحرية. كما أدى توسيع نطاق الزراعة الحديثة الى الزج الى تهيمش المجتمع بفئات سكانية معينة، وهي الفئات التي اضطرت الى الانكماش في أراض حدية والعيش في مستوى الكفاف، من منطلق حاجتها وبسبب عدم استفادتها من مزايا المدخلات الحديثة، وهذه الفئات تقوم الآن بالإفراط في استخدام ما لديها من أرض، مما يقود بالطبع الى مزيد من تدهور هذه الأرض.

٤٣ - وقد صحب النمو السكاني بالطبع تزايد الحاجة الى الأراضي اللازمة للاستيطان البشري. وضغط المستوطنات البشرية ملموس بصفة خاصة وعلى أكبر وجه في المناطق الحضرية، التي تتسم نسبيا بقلّة الأرض المتاحة، وكذلك في المناطق الساحلية بهذه الدول النامية الجزرية الصغيرة. وفيما لا يمكن تجنب نمو المستوطنات البشرية، يلاحظ أن عدم تخطيط عملية استخدام الأرض قد أدى الى امتداد المستوطنات البشرية الى الأرض الخصبة القليلة المساحة، كما أن قصور الخدمات اللازمة والمرافق الصحية قد فاقم، كما سبق ذكره، من مشاكل البيئة، مما يؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان.

٤٤ - وحتى أصغر الجزر حجما تمتلك أنواعا ما من الموارد المعدنية، رغم أن هذه الموارد ليست دائما بالمستوى الذي يتيح دخول مجال التجارة الدولية. وطبيعة هذه الموارد تتوقف على جيولوجيا صخور الاديم بتلك الجزر، وثمة قاعدة عامة تتمثل في أن كبر حجم الجزيرة وزيادة تنوع جيولوجيتها يؤديان الى تحسين فرصتها في حيازة رواسب معدنية يعتد بها. وفي بعض البلدان الجزرية، مثل جامايكا وناورو، يلاحظ أن التعدين هو قوام الاقتصاد؛ وفي بلدان أخرى، يسهم التعدين بقدر كبير في الانتاج والعمالة على الصعيد المحلي.

٤٥ - والرواسب المعدنية تنتمي الى ثلاث فئات رئيسية: معادن الطاقة، والمعادن الفلزية، والمعادن غير الفلزية أو الصناعية. ومعادن الطاقة تشمل الهيدروكربونات مثل النفط والفحم والمعادن المشعة. وفي الوقت الذي يلاحظ فيه أن الجزر الأصغر حجما ليست لديها موارد كبيرة من الفحم أو المواد النووية لأسباب جيولوجية، فإن جغرافيتها قد تشمل مساحات بحرية كبيرة، أي مناطق اقتصادية خالصة قد تحتوي على النفط والغاز. والجزر التي تحتوي على موارد نفطية ملموسة معروفة تتضمن توباغو وبربادوس وبابوا غينيا الجديدة والبحرين؛ وإمكانات الجزر الأخرى في هذا السبيل مازالت بحاجة الى تقييم جيولوجي.

٤٦ - والمعادن الفلزية، بما فيها المعادن الثمينة والخسيسة، لها أهمية اقتصادية بارزة لدى بعض البلدان الجزرية. وحيث أن الرواسب المعدنية القابلة للاستخراج على مستوى صناعي كثيرا ما كانت نتيجة عمليات جيولوجية معقدة يندر حدوثها مع بعضها في جزيرة بمفردها، بل وكثيرا ما كانت حصيلة أحداث منشئة للرواسب المعدنية يتعذر وقوعها حتى في بلد كبير، فإن الجزر الصغيرة تميل نحو الافتقار لمناجم المعادن. ومع هذا، فهناك استثناءات عديدة في هذا الصدد. فائنان من أكبر الرسوبات المعدنية بالعالم، بوغان فيل (النحاس - الذهب) وليهير (الذهب)، موجودان بجزر صغيرة تشكل جزءا من بابوا غينيا الجديدة. وكاليدونيا الجديدة، وهي إقليم جزري فرنسي، من منتجي النيكل الرئيسيين، كما أنها مصدر لنوع رفيع من خام الكروم. وفيما يخص جامايكا، يلاحظ أن البوكست والألومينا يشكلان دعامة الاقتصاد. أما فيجي فتنتج كميات كبيرة من الذهب، وقبرص تنتج النحاس.

٤٧ - وما برحت المعادن غير الفلزية بمثابة الأساس لاقتصادات كل بلد صناعي، بحكم دورها الكبير والضروري في مختلف الاستخدامات، التي تمتد من عمليات البناء الى المواد الكيماوية ومن صناعة الزجاج الى صناعة الورق، وفي الزراعة والالكترونيات. وقيمة الإنتاج العالمي من المعادن الصناعية تتجاوز كثيرا انتاج العالم من المعادن الفلزية. وعلاوة على ذلك، يلاحظ أن المعادن غير الفلزية موجودة حتى في أصغر الجزر حجما، مما يعد ذا أهمية كبرى بالنسبة للاقتصادات الجزرية. وابرز مثال على ذلك قائم في جزيرة نارو، وهي جزيرة بالغة الصغر، حيث تتوفر أساسا أملاح فوسفات بحرية يجري استخراجها للحصول على الأسمدة. وفي قبرص، يلاحظ أن العائدات المتولدة من طفل وتراب البنتوليت تزيد كثيرا عن العائدات المتولدة من مناجم النحاس الأكثر شهرة. ولا توجد أي جزيرة لا توفر، على الأقل، بعضا من مواد البناء من قبيل الرمل والحصى والأحجار.

٤٨ - وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تحظى ببعض الرواسب الطبيعية من المعادن الفلزية ومعادن الطاقة، يلاحظ أن هذه الموارد قد زادت من حصائل التصدير، وإن كان الاهتمام غير كاف فيما يتصل بالتكنولوجيا المستخدمة في عمليات التعدين. ومن جراء هذا، أدت تلك العمليات الى تشويه المناظر الطبيعية، كما أن التخلص العشوائي من المواد السامة المستخدمة في تجهيز المعادن قد أسهم في تدهور الموارد المائية. ويتسع نطاق القيام، بشكل أو بآخر، بالتنقيب عن المعادن غير الفلزية في الدول النامية الجزرية الصغيرة، مما يساهم على نحو هائل في تنميتها. ومن الملاحظ، مرة أخرى، أن استخراج المعادن

غير الفلزية بصورة غير مخططة وغير منتظمة قد أدى الى تشويه الخطوط الساحلية وكذلك الى تيسير تسلسل المياه المالحة الى الطبقات الساحلية الحاملة للمياه العذبة بفعل إزالة السطح البيئي.

٤ - موارد الطاقة

موارد الطاقة وعرض الطاقة على الصعيد المحلي

٤٩ - باستثناء بربادوس والبحرين وبارباوا غينيا الجديدة وترينيداد وتوباغو، لا يوجد انتاج نفطي في الدول والأقاليم النامية الجزرية الصغيرة، ولم يحدث تقريبا أن اُصلطع بنشاط استكشافي في هذه البلدان في السنوات الأخيرة. ولقد كانت الأحواض القوسية الجزرية في البحر الكاريبي وفي جنوب غرب المحيط الهادي موضع بحث فيما يتصل باحتمالات وجود الهيدروكربونات لديها. بيد أن كافة المساحات المرخصة لأغراض التنقيب في البحر الكاريبي وفي جزر البهاما وباربادوس وجزر الأنتيل الهولندية قد تم تسليمها، منذ عام ١٩٨٥. وفي مواقع أخرى، في سيشيل وحدها، يلاحظ أن قرابة ٢٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع مازالت تخضع لترخيص بالاستكشاف، حيث أجريت مؤخرا في الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ مسوحات سيزمية لحوالي ٧٠٠ ٤ خط - كيلومتر. وفي غالبية الدول والأقاليم الجزرية الواقعة في جنوب غرب المحيط الهادي، لم يضطلع إلا بأنشطة استكشافية استطلاعية أولية، ولم يحدث تنقيب استكشافي سوى في فيجي وتونغا. وفيما يخص الهيدروكربونات الرئيسية الأخرى، أي الفحم والمعادن المشعة، لا توجد تقريبا رواسب معروفة في معظم البلدان الجزرية الصغيرة.

٥٠ - ومن موارد الطاقة المتجددة، تشكل الكتلة الحيوية الحصة الكبرى في البلدان الجزرية الصغيرة. فحطب الوقود يستخدم عموما كوقود للطهي، وخاصة لدى الأسر المعيشية الريفية. وغالبية حطب الوقود المتعلقة بالطهي يتم الحصول عليه دون تكلفة ما من الغابات. وثمة بلدان جزرية قليلة هي التي تضطلع، مع هذا، بأي انتاج تجاري ملموس في مجال حطب الوقود هذا. ونظرا لشدة ضآلة عدد البلدان الجزرية التي تزيد المساحات الحراجية بها عن ٢٠ في المائة من مساحة أرضها، فإن الاعتماد الكبير على حطب الوقود قد أثر على مجالي إزالة الأحراج والتنوع البيولوجي. وكذلك ينتشر استخدام فضلات جوز الهند (الأغلفة والقشور وأخشاب الساق) والفضلات المتخلفة عن البن والكاكاو وسائر المحاصيل الصغيرة مثل الذرة والكاسافا والفول السوداني والأرز. وفي البلدان الجزرية التي يزرع فيها قصب السكر بكميات كبيرة، يوجد استخدام كبير للثفل كوقود في مصانع السكر، وخاصة في فيجي، حيث تتوفر بنسبة ٣٠ في المائة من الحد الأقصى للطلب على الكهرباء، بما في ذلك الطلب على الكهرباء المستخدمة في مصانع السكر ذاتها، عن طريق هذا الثفل.

٥١ - وفيما يخص مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، يلاحظ أن غالبية الجزر تحظى بموارد شمسية وريحية ومحيطية كبيرة، الى جانب إمكانات ملموسة من الطاقة الكهرمائية والطاقة الحرارية الأرضية. وقد توفر لدى بعض الدول النامية الجزرية الصغيرة إمكانات لم تكتشف بعد في مجال الطاقة الكهرمائية. ومع هذا، ورغم الجهود المبذولة لتنمية موارد الطاقة المحلية، باستخدام مجموعة متنوعة من المشاريع

الاستكشافية، بما في ذلك الموارد المستمدة من روث الحيوانات ومقوزات الكتل الإحيائية والوقود الكحولي والنظم الريحية الصغيرة والفلطاضوثيات الشمسية، فإن المساهمة الشاملة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في ميزان الطاقة بغالبية الدول النامية الجزرية الصغيرة كانت من أقل ما يمكن. ولقد اضطلع بمعدلات متفاوتة بتنمية الطاقة الكهرمائية في نحو عشر من هذه الدول. وفي وقت لاحق، يلاحظ أن استخدام الطاقة الشمسية قد أحرز نجاحا نسبيا في بعض هذه الدول، ولاسيما في جزر المحيط الهادي.

٥٢ - وفي ضوء ندرة موارد الطاقة، تعتمد الدول النامية الجزرية الصغيرة الى حد كبير، فيما يتصل باحتياجاتها التجارية من الطاقة على النفط المستورد، الذي كثيرا ما يرد إليها في شحنات صغيرة، مما يؤدي الى ارتفاع تكلفة نقله. والنفط يشكل حوالي ٦٥ في المائة من إجمالي احتياجات هذه الدول من الطاقة على الصعيد التجاري، كما أنه يشكل المصدر الوحيد للطاقة التجارية الأساسية في ٢٨ من هذه الدول. وحصص الواردات النفطية في الواردات الإجمالية لهذه الدول تتسم عادة بشدة الارتفاع.

٥ - الموارد السياحية

٥٣ - في الكثير من البلدان الجزرية النامية الصغيرة، تمثل السياحة جزءا كبيرا من الاقتصاد، وتستند تنمية السياحة الى التسليم بجمال البيئة كمورد طبيعي له قيمته. وفي البعض من هذه البلدان، كانت السياحة تشكل القطاع السائد بسبب تعذر القيام بالتنوع، سواء كان التنوع نحو أنشطة التصنيع والخدمات السياحية أو كان هذا التنوع فيما بين الأنشطة المستندة الى الموارد الطبيعية. وتوفر السياحة عموما إمكانية كبيرة للنمو المستدام في هذه البلدان.

٥٤ - على أن تنمية السياحة يصادفها عقبات بفعل العقبات التي تتميز بها الجزر، من قبيل صغر الحجم وبُعد الموقع والطوبوغرافيا الأرخيلية. وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة جدا، يلاحظ أن عدم توفر الاقتصادات الكبيرة يفسر انعدام الهياكل الأساسية الضرورية أو وسائل النقل. وفي الجزر الخارجية للأرخبيلات، قد تظل البيئة التي لم تتعرض لأي تلوث دون استغلال ما، نظرا للافتقار الى وسائل للوصول أو مقومات للهبوط أو المنافع الأساسية، وفي ظل عدم توفر الهياكل الأساسية، يلاحظ أن تكاليف الاستثمار في مجال الفنادق ستتضخم الى حد كبير بسبب الاضطرار الى اتخاذ الترتيبات اللازمة لإيجاد مختلف المرافق المشتركة، من قبيل العبارات وحواجز الأمواج ومحطات تحلية المياه ومنشآت توليد الكهرباء ومعدات الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة وما الى ذلك.

٥٥ - وقد تتعطل التنمية السياحية أيضا بفعل المخاطر التي ترتبط بالجزر بصفة محددة. والمخاطر المادية، مثل الكوارث الطبيعية، تتضمن حوادث تتراوح بين تضرر المرافق الفندقية وبين الدمار الكامل للهياكل الأساسية الكبيرة مثل المطارات ومحطات رسو سفن الرحلات والطرق. أما المخاطر الاقتصادية التي تؤثر على السياحة فقد تتصل بطلب السياح الأجانب. فطلب السياح الذي يتسم بارتفاع نسبي في المرونة المتعلقة بالدخل، أي الطلب الذي لا يتعلق بالسياح الموسرين، قد يتعرض لهبوط مفاجئ من جراء كساد

اقتصادي يحدث في سوق البلد المصدر، مما يضاعف بالتالي من الأثر الفعلي الذي تتميز به السياحة. كما أن التغيرات غير المواتية في أسعار الصرف أو العوامل الاجتماعية - السياسية قد تعرض الاقتصاد لمخاطر كبيرة. وهذه المخاطر مرهقة بصفة خاصة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة التي لا تتسم بتنوع اقتصادي واسع.

٥٦ - ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن الهيكل الاقتصادي، في ظل اقتصاد يعتمد على السياحة اعتمادا كبيرا، يمكن أن يتأثر بشكل إيجابي بسبل مختلفة من جراء الأثر المضاعف للإنفاق السياحي. وهذا يتوقف على الاتجاه الاستيرادي للاقتصاد السياحي، مما يتوقف بدوره على طبيعة الطلب على السياحة. وكلما زادت قدرة الاقتصاد على توليد منتجات زراعية وسمكية وصناعية، على الصعيد المحلي، للوفاء بمطالب السياح، زاد الأثر المضاعف، بسبب تضائل تسرب العائد الى الواردات. ومع ذلك فلن تتمكن غالبية الدول النامية الجزرية الصغيرة من الوفاء لسوق طلب مرتفع على السياحة من واقع المنتجات المحلية. فمثل هذا المطلب ينبغي الوفاء به من خلال التدفقات المنتظمة للواردات من المنتجات الاستهلاكية العالية الجودة، مما يؤدي الى تقليل الأثر المضاعف.

٥٧ - وفيما يمكن اعتبار السياحة قطاعا رئيسيا في مجال النمو بالكثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن ضغط السياحة على البيئة الطبيعية، في حالة تركها لقوى السوق، قد يؤدي الى حدوث تدهور مادي كبير، مما قد يهدد بعد وقت قصير سلامة صناعة السياحة نفسها. ومن الآثار البيئية للسياحة ما يشمل استصلاح الأراضي الرطبة وأراضي غياض المنغروف لتيسير بناء الفنادق، وإقامة أرصفة ومراسي للسفن، وتصريف مياه المجاري وسائر النفايات الصلبة في المياه الشاطئية القريبة. والآثار البيئية التراكمية لهذه الأنشطة قد تؤدي الى تلوث البحار، وتقليل التنوع البيولوجي الساحلي والبحري، ونضاد الموارد، وحدوث مشاكل تتعلق بصحة الإنسان. وفي ضوء هذه الاعتبارات، لا غنى عن وضع استراتيجيات إنمائية مستدامة في مجال السياحة.

٦ - موارد التنوع البيولوجي

٥٨ - لا يزال المدى الكامل للتنوع البيولوجي للبلدان الجزرية الصغيرة غير معروف. بيد أن هناك دلائل على وجود تنوع هائل في الأنواع البرية في البلدان الجزرية. ويعتبر العديد من أنواع النبات والحيوان في الجزر أنواع متوطنة بسبب تطورها في عزلة. وتعتبر البلدان الجزرية أغنى في الانواع الجينية البحرية التي تزدهر في نظمها الإيكولوجية الساحلية والبحرية الغنية. ومن المعروف أن المحيط الهادئ الغربي على سبيل المثال لديه أعلى تنوع بيولوجي بحري في العالم مع وجود ما يصل الى ٣٠٠٠ نوع مختلف في حيد بحري وحيد. ويحيط بالآلاف العديدة من الجزر مجمع غني من النظم الايكولوجية الساحلية، بما في ذلك المنغروف، وأحواض الحشائش البحرية وبحيرات مصبات الأنهار. وبسبب الحجم الصغير للجزر والطبيعة الاستيطانية للعديد من أنواعها الجينية، فإن تنوعها البيولوجي يعتبر هشاً للغاية. وينجم عن الاضطرابات الاصطناعية الصغرى، التي قد يكون لها أثر ضئيل أو لا يكون لها أثر على الإطلاق على التنوع البيولوجي

للبلدان القارية، آثار عكسية شديدة على التنوع البيولوجي للبلدان الجزرية الصغيرة. والهشاشة والاستيطان هما الخاصيتان الرئيسيتان للتنوع البيولوجي للجزر الصغيرة اللتان تبرران اتخاذ تدابير عاجلة للحفاظ. وتم الدعوة لاتخاذ هذه التدابير في ضوء حقيقة أن التنوع البيولوجي للجزر قد أصبح بصورة متزايدة معرضاً لتهديد الزوال بفعل زيادة إزالة الغابات واستخدام الأراضي التي اجتثت منها الغابات من أجل الزراعة الحديثة، ومن التلوث الساحلي والبحري للبلدان الجزرية الصغيرة.

جيم - قيود النقل الخارجي

٥٩ - تعاني معظم البلدان النامية الجزرية الصغيرة من سلبيات الارتفاع في تكاليف النقل الخارجي. ويقع عدد منها بعيداً عن الطرق البحرية والجوية الرئيسية، وينتج عن هذا زيادة تلقائية في تكلفة النقل إلى البلدان الأخرى ومنها، ولا سيما شركائها التجاريين الرئيسيين والأسواق التي يأتي منها السياح. وحتى البلدان النامية الجزرية الصغيرة التي ترتبط بصورة جيدة بخطوط بحرية وجوية تعاني من جراء تكاليف النقل المرتفعة لأن شركائها التجاريين والأسواق التي يأتي السياح منها هي بلدان صناعية بعيدة.

٦٠ - وبالرغم من أن الموقع والبعد يجعلان من تكاليف النقل مشكلة بالنسبة لجميع البلدان، فإن المشكلة تعتبر أكثر خطورة بالنسبة لجزر المحيط الهادئ البالغة الصغر والمتناثرة على نطاق واسع. ويؤدي الصغر المتناهي لمعظمها والمقترن بالتناثر على نطاق واسع في المنطقة والتركز الشديد لسكانها في بضع جزر، إلى تفاقم تكاليف النقل. وكنتيجة للبعد، والطلب المنخفض على خدمات الشحن البحري في كل بلد على حدة، فإن هذه البلدان تعاني من تكاليف نقل مرتفعة جداً وكذلك من خدمات النقل البحري النادرة وغير المنتظمة. ويقتصر النقل الجوي أساساً على المناطق ذات الطاقة السياحية الكامنة وتشغيلها مكلف للغاية بسبب الطلب المنخفض على نقل الركاب والشحن.

ثالثاً - التنفيذ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي

ألف - التنفيذ على الصعيد الوطني

٦١ - يتمثل الشرط الأساسي الأول للتنمية المستدامة على الصعيد الوطني في الالتزام بالاستدامة من جانب الحكومة والمجتمع بصفة عامة. وتشير الاستدامة أولاً وقبل كل شيء إلى استدامة النمو والتنمية الاقتصاديين اللذين لهما كفاءة التحسن المضطرد في مستويات المعيشة ونوعية الحياة بالنسبة للأهالي. بيد أنه قد أصبح من الواضح بدرجة كبيرة أن متابعة النمو الاقتصادي الذي يكرس جهوده لهدف واحد يخلق احتمال التنازع بين التنمية الطويلة الأجل وبين البيئة لأن عملية التنمية تميل إلى تآكل مخزون رأس المال الطبيعي، ويضع هذا بدوره قيوداً على التنمية المستمرة.

٦٢ - ويثور احتمال التوتر بين التنمية والبيئة من نوعين من الظواهر، وهي مظاهر القصور التي تشوب النظم الاقتصادية وتم المظالم الناشئة عن الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية. وتنتج مظاهر القصور من الحوافز المعيبة التي تعزى الى (أ) القصور الحكومي أو الاجراءات التي تتخذها الحكومة والتي تنشئ حوافز لاستخدام مخزون رأس المال الطبيعي بصورة تتسم بالإسراف (ب) قصور السوق ويحدث هذا عندما تعجز الأسعار المتولدة عن آلية السوق عن أن تعكس بالكامل تكاليف الانتاج والاستهلاك وينتج عن هذا أن يكون لدى المنتجين والمستهلكين حافز لاستخدام الموارد بطريقة تتسم بالإسراف والإفراط في انتاج تلك السلع التي تستخدم بكثافة الموارد المتدنية الأسعار، (ج) الأسواق الغائبة ويثور هذا عندما يكون السوق المتعلق بمورد بيئي غائبا بسبب حقوق الملكية غير المحددة أو غير النافذة. وتنشأ المظالم من جراء الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية وتنتج أوضاعا تكون فيها فرص كسب الدخل التي تحصل عليها الفئات المهمشة من السكان، ولا سيما الفقراء، غير كافية للبقاء على قيد الحياة بدون استنفاد مخزون رأس المال الطبيعي. وفي ضوء هذه الاعتبارات، تتطلب إزالة التناقض بين التنمية والبيئة بذل جهود لتصحيح أسعار السوق حيثما لا تعكس تكاليف الموارد، وللتمكن لأسواق حيثما تكون غائبة، ولتخفيف حدة الفقر. ومن الواضح أن آلية السوق المتروكة لذاتها لن تؤدي هذه المهام وأن المشاركة الفعالة للحكومات ضرورية. وفي حين أن هذا صحيح بالنسبة لجميع البلدان النامية، فإن الدول النامية الجزرية الصغيرة تواجه قيودا أكبر، فيما يتعلق بالموارد المالية والبشرية والأطر المؤسسية، عند الإقدام على تدخلات فعالة لحماية السلامة البيئية بينما تتابع أهدافها في مجال النمو. بيد أنه في ضوء التزام حاسم يمكن للدول النامية الجزرية الصغيرة أن تنجز الكثير على طريق التنمية المستدامة في إطار جدول أعمال القرن ٢١^(١) من خلال تكثيف الجهود الوطنية في المسار الطبيعي للتخطيط الاجتماعي - الاقتصادي. ولا يمكن لأي قدر من المشورة في مجال السياسة العامة، أو التكنولوجيا، أو الموارد، يوفره المجتمع الدولي أن يحل محل الالتزام السياسي والإرادة السياسية على الصعيد الوطني، بدراسة وتنفيذ التدابير المتعلقة بالتنمية المستدامة على أكمل وجه. غير أن الهدف من هذا القول ليس الإقلال من أهمية المساعدة الدولية.

١ - المقومات الرئيسية للتنمية المستدامة في الدول النامية الجزرية الصغيرة

(أ) السياسة الاقتصادية

٦٣ - تتطلب التنمية المستدامة إجراء اصلاحات في السياسة الاقتصادية لإلغاء الحوافز الراهنة التي تدفع للقيام بأعمال ضارة بيئيا. وهناك حاجة إلى أن تلغى حيثما وجدت الاعانات المالية الحكومية، وأسعار الفائدة الميسرة، والاعفاء من ضريبة الدخل أو تيسيرات ضريبة الدخل والاعفاءات من رسوم الاستيراد فيما يتعلق بأنشطة من قبيل التنمية الساحلية من أجل السياحة، واستغلال الموارد المعدنية والبحرية، وإزالة الرمال وما إلى ذلك، سواء بواسطة مستثمرين وطنيين أو أجانب، مما يؤدي إلى الاستغلال المفرط والمسرف للموارد الطبيعية في الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٦٤ - وينبغي ألا تعنى السياسة الاقتصادية فقط بالطبع بكفالة الصحة البيئية. وفي حين أن هذا مهم، فإن الدول النامية الجزرية الصغيرة تحتاج إلى توجيه سياستها الاقتصادية الكلية بطريقة دينامية حتى تحقق

أقصى نمو. وفي هذا الصدد، يتسم تعزيز الكفاءة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد بأكمله والقدرة التنافسية الدولية بأهمية فائقة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة. ولتحقيق هذا يتطلب الأمر إطاراً اقتصادياً كلياً مناسباً يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي. وسيكون هذا لازماً للعمل إلى أقصى حد ممكن، على إزالة الشكوك ومعالجة الصدمات المنبعثة من الاقتصاد الدولي بطريقة أكثر فعالية. وستحتاج الكفاءة الاقتصادية والقدرة التنافسية الدولية إلى الإبقاء على الأسعار الحقيقية، ولا سيما أسعار الفائدة وأسعار الصرف. وفي حالات محددة حيثما لا تعكس أسعار السوق للمنتجات التكاليف الاجتماعية بالكامل، بما في ذلك تكلفة الموارد الطبيعية، ستدعو الحاجة إلى إجراء تعديلات من خلال أدوات السياسة الاقتصادية الكلية. ولكن ينبغي توخي الحرص على عدم تقويض القدرة التنافسية الدولية لصناعات التصدير، ومن المحتمل أن يحدث هذا إذا لم يكن مطلوب من المنافسين استيعاب التكاليف البيئية بنفس القدر مثل المصدرين المحليين. ولا ينبغي للسياسات التجارية أن تحرف تشوه مزيج الإنتاج بتشجيع الإنتاج للأسواق المحلية أو الإقليمية على حساب الإنتاج لبقية العالم.

(ب) القضاء على الفقر

٦٥ - تحتاج متابعة النمو الاقتصادي إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر. وحتى في الدول النامية الجزرية الصغيرة هناك نسب هامة من السكان جرى تهميشها وهي مضطرة للاحتيال لكي تعيش على الموارد الطبيعية الهامشية وبالتالي تساهم في تدهور الموارد الهزيلة للبلدان المعنية. وتشير المعلومات المتوفرة إلى أنه في عدد من الدول النامية الجزرية الصغيرة ذات النسب العالية من السكان الريفيين، تكون نسب السكان تحت خط الفقر مرتفعة للغاية. وتشمل التدابير الفعالة للقضاء على الفقر إعادة توزيع الموارد الانتاجية (ولا سيما الأرض حيثما يكون توزيع الأرض مختلاً بدرجة كبيرة) وأو خلق فرص عمالة غير زراعية. ويمكن خلق فرص العمالة غير الزراعية من خلال إنشاء صناعات ريفية غير زراعية، وصناعات حفرية، وصيد الأسماك على نطاق تجاري صغير، وفي قطاع الخدمات، ولا سيما السياحة. وسيستلزم هذا نفقات في الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية، ولا سيما التدريب على المهارات الأساسية، ولكنها ستعد باستيعاب المزارعين الفقراء والمعدمين والفقراء، ورفع دخولهم والمساهمة في النمو الاقتصادي وفي تخفيض الضغط على الأرض الهشة.

(ج) تخطيط استغلال الأراضي

٦٦ - تعاني الدول النامية الجزرية الصغيرة بحدّة من ندرة الأراضي. وبغية استخدام موارد الأراضي على النحو الأمثل بينما يتم تلافي تعريض تلك الموارد للتدهور، سيلزم بالقطع اتخاذ عدد من التدابير. وعلى سبيل المثال:

(أ) تخطيط استغلال الأرض من خلال تحديد مناطق الأرض أو التخصيص الإداري للأراضي

الأكثر ملاءمة للأنشطة الخاصة مثل الزراعة، والصناعة، والمستوطنات البشرية والسياحة. وستتطلب هذه العملية قوائم حصر للأراضي ولموارد المياه، وقابليتها للتدهور وإنشاء نظم معلومات جغرافية؛

(ب) تقييم الأثر البيئي المشاريع الجديدة في جميع القطاعات واختيار التكنولوجيا السليمة بيئياً أو أكثر تكنولوجيا متاحة سليمة من الناحية البيئية؛

(ج) إقرار حقوق الملكية بالنسبة للأرض والموارد المائية، حيث لا تكون هذه الحقوق قائمة، حتى يمكن أن تكون هناك مصلحة للمستعملين في حفظ تلك الموارد.

(د) السياسة السكانية

٦٧ - يعتبر النمو السكاني مرتفعاً نسبياً في معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة مما يشكل ضغطاً هائلاً على مواردها الطبيعية المحدودة. غير أنه فيما يتعلق بالأجراء الخاص بالنمو السكاني، يتعين على الدول فرادى أن تتخذ قراراً بشأن الأهداف والسياسات المناسبة. ويشكل صغر حجم السكان القيد الرئيسي على النمو والتنمية للدول النامية الجزرية الصغيرة. ويفرض صغر الحجم السكاني سقفاً منخفضاً على مدى التنوع الممكن لهيكل المهارات لبلد صغير حتى في ظل الأحوال المثلى للتعليم والتدريب. وينطوي هيكل المهارات المحدود على تنوع محدود لمزيج الانتاج بما في ذلك هيكل الصادرات؛ ويقلل هذا من قدرة الدول النامية الجزرية الصغيرة، التي يتعين عليها بالضرورة أن تكون اقتصادات مفتوحة بدرجة كبيرة، لامتناع الصدمات الخارجية. وتشير هذه الاعتبارات إلى الحاجة إلى معدل سريع للنمو السكاني لتحقيق حجم سكاني أكبر. بيد أنه من المهم أن يوضع في الاعتبار أن ما هو مستصوب ليس هو الحجم السكاني الأكبر في حد ذاته، بل توافر قوة عاملة أكبر متعلمة وماهرة. والمشكلة التي يطرحها معدل أسرع للنمو السكاني هي ما يلي: في مستوياتها الراهنة للدخل، فإن معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة غير قادرة على أن توفر التعليم والتدريب حتى المستوى المستصوب للزيادات الكبيرة في سكانها. والأهم من ذلك، فما لم تكن اقتصاداتها تنمو بسرعة كافية لتوسيع قدراتها على امتصاص العمالة بصورة كافية، فإن الدول النامية الجزرية الصغيرة ستستمر في فقدان أفرادها المدربين من خلال الهجرة التي ستشكل استنزافاً مستمراً لرأس المال الاجتماعي المستثمر فيهم.

(هـ) الاطار القانوني والتنظيمي

٦٨ - هناك شرط أساسي رئيسي بالنسبة للتنمية المستدامة هو وجود إطار تشريعي ملائم، ومؤسسات تنظيمية فعالة. وبما أن المؤسسات التنظيمية ستشكل جزءاً من البيروقراطية الحكومية، ينبغي الحرص على كفاءة فعاليتها من حيث التكاليف وألا تكون عرضة لأن تتلاعب بها مجموعات المصالح الخاصة، سواء المحلية أو الأجنبية. ومما يتسم بأهمية خاصة توافر انتشار المؤسسات التنظيمية. وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة، ستشير الفعالية من حيث التكاليف والحاجة إلى التنسيق المشترك بين القطاعات والتنسيق فيما بين القطاعات إلى الحاجة إلى تركيز جميع الوظائف التنظيمية في مؤسسة وحيدة.

٢ - آليات السياسة البيئية: التدابير التنظيمية والأدوات الاقتصادية

٦٩ - بالنظر الى أن القدرات المؤسسية والمالية للدول النامية الجزرية الصغيرة هي قدرات محدودة فمن الضروري أن تكون المعايير البيئية التي تضعها تلك الدول، والسياسات والأدوات المستخدمة في تنفيذها، بسيطة وفعالة من حيث التكلفة. وغالبية أدوات السياسة البيئية تدخل، بصفة عامة، في فئتين هما: التدابير التنظيمية والأدوات الاقتصادية. ولهذه التدابير والأدوات مزايا ومساوئ. والنهج الأفضل الذي يمكن اتباعه هو الأخذ بمزيج من الآليتين بما يتواءم مع ظروف كل دولة واستخدام أي منهما على حسب الفاعلية والكفاءة النسبية لهما. وقد يكون من الضروري، في بعض الحالات، استخدام الإثنين معا.

٧٠ - ومن الملائم استخدام التنظيمات والضوابط المباشرة في الدول النامية الجزرية الصغيرة إذا كان ذلك ضروريا من أجل المنع التام لانبعاث ملوثات سمية معينة أو لاستخدام المنتجات أو المواد الخطرة. ومن الممكن أيضا أن تكون تلك التنظيمات والضوابط فعالة كآليات للمراقبة. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن استخدام تلك التنظيمات والضوابط في مراقبة تلوث المياه في البر والتلوث البحري من خلال وضع معايير صارمة لتصريف النفايات الصناعية ومخلفات الصرف الصحي في مستجمعات المياه الموجودة في البر وفي البحر، وكذلك في تخفيف التلوث الذي تسببه المركبات.

٧١ - والدول النامية الجزرية الصغيرة تقدم، عادة، الى الشركة المتعددة الجنسيات مجموعة من الحوافز لاستغلال مواردها الطبيعية، وخاصة المعادن، ومواقعها الساحلية في السياحة، وهي بذلك تقلل من ثمن استخدام تلك الموارد. وكي يتسنى للدول النامية الجزرية الصغيرة أن تضيد بالكامل من استخدام مواردها، يتعين عليها أن تعيد النظر في هياكل تلك الحوافز وأن تستخدم أدوات اقتصادية ملائمة - كالرسوم أو الضرائب - كي تجعل التكاليف الخاصة للمؤسسات الخاصة متماشية مع تكاليفها الاجتماعية الخاصة بها. ومن الممكن أن تستخدم الأدوات الاقتصادية استخداما فعالا في الدول النامية الجزرية الصغيرة في مجالات أخرى كثيرة. وعلى سبيل المثال فإن نظام استرداد الرهن، كما هو مطبق بالنسبة للقناني والعبوات الأخرى التي يمكن إعادة استعمالها، سيكون آلية فعالة في إدارة النفايات الصلبة. ومن الممكن أن يساعد إلغاء، أو تقليل، الدعم المقدم للمنتجات التي تدخل البيئة مباشرة، مثل الأسمدة ومبيدات الآفات في تقليل أثر تلك المنتجات بالنسبة لتلوث المياه وتدهور حالة التربة والتنوع البيولوجي وصحة الإنسان.

٣ - معالجة المشكلات البيئية

(أ) مواجهة تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر

٧٢ - كما نوقش في الفرع "ثانيا" من المرجح أن يؤدي تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر الى حدوث اختلالات كبيرة في اقتصادات الدول النامية الجزرية الصغيرة والى الإضرار بالجهود التي تبذلها تلك الدول من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وفي حين أن الدول النامية الجزرية الصغيرة ليست مسؤولة بأي

شكل من الاشكال عن الاحترار العالمي (وهو السبب الكامن وراء هاتين الظاهرتين) فإنها تعد أكثر الدول تعرضاً لآثارهما. والاختلالات المتوقعة هي اختلالات كبيرة، كما أن تدابير توقي هذه الاختلالات تخرج عن نطاق سيطرة تلك الدول بالنظر الى اتساع نطاق الاضطرابات المتوقعة. فإنه من الصعب تخيل ماهية التدابير الوقائية الفعالة التي يمكن لتلك الدول أن تتخذها والتدابير العلاجية التي تدخل في نطاق قدراتها وتكون لها فعالية، إذا كانت هناك تدابير.

٧٣ - وسوف يتعين على الدول النامية الجزرية الصغيرة أن تضطلع، على الأقل، بأنشطة للمراقبة من أجل تقييم التغيرات التي تحدث في عدد من الظواهر الطبيعية، مثل حركة الرياح، وأنماط سقوط المطر، ودرجة حرارة الجو، وارتفاع مستوى سطح البحر، ومدى تكرر وشدة الأعاصير المدارية، ومدى تكرر وشدة الفيضانات الساحلية، وهبوب العواصف وغير ذلك. وقد أشير الى أنه ينبغي على الدول النامية الجزرية الصغيرة أن تتبع ما يسمى تقنيات "الهندسة البسيطة" في المناطق المعرضة لآثار ارتفاع منسوب سطح البحر، والموج الناتج عن العواصف وهبوب العواصف، والفيضانات الساحلية، وتحات التربة المستمر، وذلك بافتراض أن تلك التقنيات تحمي البيئة الساحلية بمزيد من الفاعلية وتحتاج الى مواد أقل وتعتبر، بذلك، ميزة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة. غير أن فاعلية هذه التقنيات لا تزال موضع شك. وواضح أن الدول النامية الجزرية الصغيرة تتعرض لضغوط إضافية هائلة من الخارج بالنسبة للموارد البشرية والمالية فيما يتعلق بالقيام بأنشطة للمراقبة والوقاية وهي أنشطة لا يتوفر لتلك البلدان ما يلزم لها من قدرات مؤسسية وتقنية أو موارد مالية.

(ب) مواجهة الكوارث الطبيعية

٧٤ - بعض الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تعاني بشكل متكرر من كوارث طبيعية تحتاج الى توفير قدرات مؤسسية كافية لمواجهة آثار تغير المناخ وارتفاع منسوب سطح البحر حتى إذا كان من غير المتوقع حدوث هاتين الظاهرتين. والاحتياجات الأساسية للوقاية من الكوارث، كما حددها العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، تشمل ما يلي: (أ) ايجاد نظام للانذار المبكر بحيث يشمل ذلك النظام التحسين، والنشر السريع، للمعلومات والانذارات على المستوى الوطني؛ و (ب) ايجاد قدرة لتحديد الأخطار وتحليل المخاطر؛ و (ج) قصر إقامة المستوطنات البشرية على مناطق تكون خالية، نسبياً، من الأخطار وذلك عن طريق تقسيم الأرض الى مناطق عمرانية والتمسك بلوائح البناء؛ و (د) تنمية الوعي ورفع درجة الاستعداد في حالات الطوارئ على المستوى المحلي؛ و (هـ) الاستعداد لحالات الطوارئ بالنسبة لاحتياجات الحياة الأساسية، التي تشمل المعدات والأغذية والوقود والملابس وأماكن الإيواء المؤقت والامدادات الطبية، لتخفيف معاناة ضحايا الكوارث الطبيعية.

(ج) التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية

٧٥ - كما تبين في الفرع "ثانياً" فإن التنمية العشوائية للمستوطنات البشرية في المناطق الحضرية الساحلية في الدول النامية الجزرية الصغيرة قد أسهمت بدرجة كبيرة في تدهور البيئة، وهو ما كانت له آثار سيئة واسعة النطاق على صحة الإنسان وعلى الحياة المائية والنباتية والحيوانية. والمشكلات المتعلقة

بالمستوطنات البشرية ليست مقتصرة على المناطق الحضرية في الدول النامية الجزرية الصغيرة إذ أنها موجودة أيضا في المناطق الريفية حيث لا تزال حالة إمدادات المياه والمرافق الصحية، ونقص المساكن في المناطق الريفية للكثير من تلك الدول تمثلان مصدرا للقلق البالغ وخاصة بالنسبة لانتشار الأمراض المعدية. وإضافة إلى تأثير المستوطنات البشرية على سلامة البيئة وصحة الإنسان (نظرا لوجودها في مناطق معرضة للفيضانات والانهييارات الأرضية) فإن تلك المستوطنات مسؤولة أيضا عن حدوث أضرار مادية كبيرة وعن تعرض أعداد كبيرة من الناس للإصابات وللموت. والفقراء، بصفة خاصة، معرضون للتأثر بالمستوطنات البشرية الموجودة في المناطق الخطرة. ولذلك فإن اعتماد السلطات في الدول النامية الجزرية الصغيرة لاستراتيجية تكفل سلامة المستوطنات البشرية يعد أمرا ملحا.

٧٦ - ويتمثل أحد المتطلبات الأساسية لسلامة المستوطنات البشرية، كما هو مذكور في الفرع السابق، في قصر إنشاء المستوطنات البشرية على المناطق الخالية، نسبيا، من المخاطر وذلك عن طريق تقسيم الأرض الى مناطق عمرانية وتحديد الأخطار والتمسك بلوائح البناء التي تأخذ في الاعتبار مرافق الصرف الصحي، وخاصة التخلص من مخلفات الصرف الصحي والنفايات الصلبة المسببة للتلوث، وأثر الكوارث الطبيعية. وسياسات المستوطنات البشرية كانت في الماضي تركز بشكل متكرر على مشكلة إسكان الفقراء. والاستراتيجية التي كانت تحظى بأكثر قدر من التأييد لتحقيق ذلك الهدف، على المستوى الدولي، كانت تتمثل في الاعتماد على رفع مستوى المستوطنات كإجراء لمعالجة الأزمات وتوفير المواقع والخدمات لتلبية الحاجات الراهنة والمقبلة. وتلك الاستراتيجية، التي كانت تمثل تحسنا ملحوظا مقارنة بالاستراتيجية التي كانت تقوم على برامج الإسكان المنخفض التكلفة، لم تحقق نجاحا في غالبية الدول النامية الجزرية الصغيرة ويرجع ذلك، أساسا، الى العجز من الناحية السياسية و/أو الاقتصادية عن توفير مواقع للبناء وللخدمات بتكلفة تجعلها في متناول الفقراء. وبالنظر إلى هذه الصعوبة وإلى أن الفقراء قد فعلوا لأنفسهم، في حالات كثيرة، أكثر مما فعلت لهم الحكومات فقد اقترحت استراتيجية جديدة، وهي استراتيجية "التمكين". والغرض الأساسي من هذه الاستراتيجية هو أن تقوم السلطات بتحديد مجموعة من التدابير اللازمة، على المستوى القطري، لتمكين المجتمعات من أن تساعد نفسها. وهذا يدعو إلى دمج التدابير والمساعدات الحكومية مع بالحاجات والمبادرات المحلية.

(د) معالجة المشكلات المتعلقة بالنفايات والتلوث المتزايد للهواء

٧٧ - لمعالجة المشكلات المتزايدة المتعلقة بالنفايات، على نحو فعال، هناك حاجة إلى التركيز على منع تراكم النفايات وتقليلها إلى الحد الأدنى وإعادة استخدامها. وينبغي أن تحظر على الفور المواد السامة الخطرة. ومن الممكن تقليل النفايات الصلبة إلى الحد الأدنى عن طريق استخدام العبوات المعمرة بدلا من العبوات التي تستخدم لمرة واحدة وذلك، على الأقل، من جانب المنتجين المحليين في الدول النامية الجزرية الصغيرة. ووضع معايير صارمة لصرف النفايات السائلة المتخلفة عن العمليات الصناعية في شبكة الصرف الصحي سيقفل بدرجة كبيرة التكاليف التي تتحملها سلطات البلديات لمعالجة مخلفات الصرف الصحي. وقيام سلطات البلديات والجهات الخاصة بصرف مخلفات المجاري غير المعالجة في البحر يسبب التلوث البحري وينبغي إيقافه. وأهم وسيلة لتقليل النفايات هي فرض رسوم على المستخدمين. غير أنه ينبغي

أن تكون تلك الرسوم مرتفعة بدرجة تكفي لتغيير السلوك واستخدام آليات مختلفة مثل "دفع مبلغ عن كل كيس" أو "تقاضي مبلغ عن كل علبه" حقق نجاحا في تقليل النفايات الصلبة. ونظام "استرداد الرهن" لأنواع معينة من العبوات كان أيضا فعالا بدرجة كبيرة ويمكن تنفيذه بسهولة في الدول النامية الجزرية الصغيرة.

٧٨ - وفيما يتعلق بمحطات معالجة مخلفات الصرف الصحي التابعة للبلديات، التي تكفل إزالة مسببات الأمراض فإن التكنولوجيا المستخدمة هي تكنولوجيا متطورة إلى حد كبير. غير أن مسألة فعالية التكاليف والقدرة على تحمل التكاليف لا تزال تمثل عنصرا هاما في اختيار التكنولوجيا. ومعالجة النفايات الصلبة، التي تشمل التخزين والجمع والنقل والتصريف، تنطوي على مشكلات مختلفة، وتكنولوجيات الجمع الشائعة، المستوردة من بلدان صناعية، لا تكون ملائمة في حالات كثيرة، في حين أنه تتوفر معدات ملائمة لإدارة النفايات الصلبة.

٧٩ - وتلوث الهواء في الأماكن المفتوحة لا يمثل مشكلة كبيرة في غالبية الدول النامية الجزرية الصغيرة، غير أنه ينبغي ألا يسمح بزيادة ذلك التلوث. وفي المناطق الحضرية، من الممكن السيطرة على التلوث الذي تسببه المركبات عن طريق الإلغاء التدريجي للبنزين المحتوي على رصاص وإلغاء دعم البنزين، حيثما وجد، وتعديل ضريبة المركبات ورسوم الترخيص للتشجيع على عدم اقتناء المركبات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة والمسببة للتلوث. وعلاوة على هذا يمكن أن يؤدي إجراء عمليات تفتيش اجبارية وأعمال صيانة منتظمة للمركبات إلى تقليل التلوث بدرجة كبيرة.

٤ - ادارة الموارد: السياسات والتدابير القطاعية

(أ) الادارة المستدامة للموارد الساحلية والبحرية

٨٠ - فيما عدا الموارد البشرية، تشكل الموارد الساحلية والبحرية أثمان الموارد الطويلة الأجل للدول النامية الجزرية الصغيرة. والأنشطة الاقتصادية، وأبرزها صيد السمك في المناطق القريبة من الشاطئ وجمع النباتات البحرية، والسياحة واستخراج الخامات اللافلزية (وخاصة الرمل والحصى والحجارة) ستوفر لغالبية الدول النامية الجزرية الصغيرة مصادر أساسية للنمو في الأجلين القصير والمتوسط. أما بالنسبة للنمو الطويل الأجل) يمكن لتلك البلدان أن تعتمد أيضا على مناطقها الاقتصادية الخالصة. وفيما يتعلق بتنمية موارد المناطق الاقتصادية الخالصة للدول النامية الجزرية الصغيرة فإن تلك الدول تحتاج إلى إجراء تقييم لما لديها من موارد سمكية ومعادن فلزية ومعادن الطاقة. ويمكن القيام بذلك على أفضل نحو من خلال التعاون الاقليمي مع الحصول على مساعدة دولية. والدول النامية الجزرية الصغيرة التي تقع في محيطات توجد بها مصائد للأسماك على نطاق تجاري تحتاج إلى بذل كل جهد ممكن لبناء قدرتها على استغلال تلك الموارد بنفسها في الأجلين المتوسط والطويل من أجل الحصول منها على أكبر قدر ممكن من الفوائد. والاستغلال التجاري لمصائد الأسماك ينطوي، دون شك، على مخاطر عديدة تتعلق بالسوق، وهي مخاطر ينبغي على تلك الدول أن تقيمها قبل توظيف استثمارات كبيرة. وسوف يظل الكثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة تحصل على فوائد من بيع تراخيص لشركات صيد الأسماك الأجنبية كي تصطاد في

مناطقها الاقتصادية الخالصة. وقد يرغب الكثير من تلك الدول أيضا في تحقيق نفس النجاح الذي حققته بعض الدول النامية الجزرية الصغيرة التي حصلت على فوائد اقتصادية كبيرة من توفير المرافق الشاطئية. ومن الضروري أن تخطط بعناية تنمية الموارد الساحلية والبحرية في إطار منظور طويل الأجل لكفالة الاستدامة وذلك بالنظر الى ما لتلك الموارد من أهمية بالغة للنمو في المستقبل.

٨١ - وهناك حاجة الى استعراض جميع الأنشطة التي تضر في الوقت الحالي بإمكانات الموارد الساحلية والبحرية والى اتخاذ التدابير الملائمة لعكس الاتجاهات السابقة على وجه السرعة. والموارد من المعادن اللافلزية لها أهمية بالغة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وسوف يكون من المهم وضع آليات تنظيمية ونظم تسعير مناسبة لكفالة التنمية المستدامة لتلك الموارد. وهناك حاجة الى تحديد مواقع جديدة للمحاجر عن طريق تقسيم الأرض الى مناطق عمرانية وإجراء تقييم للأثر البيئي، كما ينبغي أن يكون الاستغلال مشروطا باصلاح المحاجر الناضبة لتفادي تشويه خطوط السواحل. ومن المهم إدراك أن المناطق الساحلية تمثل همزة الوصل بين مياه البحر والطبقات الأرضية الساحلية الحاملة للمياه العذبة، وينبغي بذل كل جهد ممكن لكفالة المحافظة على همزة الوصل هذه من أجل تفادي تسرب مياه البحر الى امدادات المياه العذبة. وتعني محدودية توفر الموارد التعدينية الساحلية وتزايد الطلب على تلك الموارد أن أسعار تلك الموارد ستزيد. وفي حين أن محاجر الرمال تجدد طبيعيا فإن هذه العملية تستغرق بعض الوقت، ومن المهم وضع نظام ملائم للتسعير لتفادي نضوب تلك المحاجر بسرعة. وهذا يعني، دون شك، أن تكلفة أعمال التشييد بالاعتماد على المعادن اللافلزية ستكون أكبر كثيرا في الدول النامية الجزرية الصغيرة عما كانت عليه في الماضي. ومن ناحية أخرى ستكفل المحافظة على جمال خط الساحل وعلى نوعية المياه العذبة الساحلية. وبصفة عامة ستكون النتيجة مفيدة.

٨٢ - وينبغي المحافظة بأي ثمن على الموارد البحرية الساحلية القريبة من الشاطئ، وبالنظر الى أن التلوث الساحلي ينتج، الى حد كبير، عن أنشطة يضطلع بها في البر، بما في ذلك أنشطة ساحلية مثل الزراعة والصناعة والتنمية العمرانية، فإن اتخاذ تدابير لتفادي التلوث من هذه المصادر سيسهم اسهاما كبيرا في منع التلوث البحري. والحل يكمن في أن يكون استخدام المواد الكيميائية الزراعية والتكنولوجيا السليمة بيئيا في الصناعة استخداما علميا لتقليل التلوث الناتج عن النفايات السائلة الصناعية، واقامة مرافق ملائمة لمعالجة مخلفات الصرف الصحي، ووضع معايير صارمة لتصريف المجاري، بما في ذلك تصريف المجاري من الفنادق الساحلية، والنفايات السائلة الصناعية والملوثات الناتجة من مرافق الموانئ في البحار. ومن هذه الناحية يمكن تطبيق مبدأ "المتسبب في التلوث يدفع" وتحميل المتسببين في التلوث المسؤولية الكاملة عن تكلفة التلوث الذي يتسببون فيه. وهذه التدابير ستنشأ عنها، مرة أخرى، تكاليف قصيرة الأجل، ولكنها ستعد بالمحافظة على موارد قيمة من أجل التنمية الطويلة الأجل.

٨٣ - وفيما يتعلق بالتلوث الناتج عن الأنشطة البحرية للسفن الأجنبية فإن الدول النامية الجزرية الصغيرة ستحتاج الى عقد اتفاقيات لمنع تلك الأنشطة على المستوى الدولي والى إيجاد طرق ووسائل لرصد الالتزام

بتلك الاتفاقيات من خلال التعاون الاقليمي. ولا بد من الإقرار بأن هذا سيضيف عبئا جديدا على الدول النامية الجزرية الصغيرة.

(ب) التنمية الزراعية المستدامة

٨٤ - يمكن للزراعة أن توفر فرصا محدودة للنمو المستدام في كثير من الدول الجزرية الصغيرة، لكنها ستشكل مصدرا هاما للدخل والعمالة لقطاعات كبيرة من السكان في الكثير من تلك الدول لأمد طويل في المستقبل. ولذلك فإن التنمية الزراعية تستحق اهتماما متزايدا في المستقبل سواء من حيث زيادة النواتج والدخول الزراعية أو من حيث الحيلولة دون تدهور موارد الدول النامية الجزرية الصغيرة من الأراضي. ومع أن الأغنياء والفقراء على السواء يمكن أن يتسببوا في تدهور الأراضي إلا أن ذلك يحدث غالبا على يد الأغنياء. فالأغنياء (سواء أكانوا مواطنين أو شركات متعددة الجنسيات) يقومون بعمليات الزراعة الكثيفة على نطاق كبير مستخدمين المدخلات الحديثة مثل الري والأسمدة الكيميائية والمبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب. ولا شك أن الهدف محدود، وهو زيادة الناتج الزراعي، ولكن التشييد العشوائي لنظم الري دون توفير الصرف الكافي يؤدي إلى تشيع الأرض بالمياه وإلى ملوحتها، كما أن الاستخدام المفرط للمواد الكيميائية يؤدي إلى تلوث المسطحات المائية الداخلية وإمدادات المياه الجوفية. والزراعة الكثيفة مطلوبة في البلدان الصغيرة نظرا لمواردها الضئيلة من الأراضي؛ بيد أنه ينبغي العناية باستخدام المدخلات الحديثة بطريقة علمية عن طريق نظم الري السليمة بيئيا، وتوعية المزارعين عن الاستخدام الأمثل للمياه والمواد الكيميائية المستخدمة في الزراعة. وينبغي أن يخضع إنشاء شبكات الري لنظم صارمة، كما ينبغي أن يكون إعداد تقييمات للأثر المحتمل لهذه الشبكات أمرا إلزاميا. ويمكن التحكم في استخدام المياه في المزارع الكبيرة عن طريق فرض رسوم ملائمة على المستعملين، كما يمكن التحكم في استخدام الأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية عن طريق التسعير الملائم.

٨٥ - ويتسبب الفقراء أيضا في تدهور الأراضي حينما يدفع بهم، لأسباب اقتصادية واجتماعية سياسية مختلفة، إلى الأراضي الحدية. ويحدث تدهور الأراضي الحدية في المقام الأول بسبب عدم توفير الهياكل الأساسية للفقراء، ولأنهم لا يمكنهم تحمل تكاليف المدخلات الضرورية اللازمة لتجاوز مرحلة الكفاف أو الزراعة المنخفضة الغلة مما يضطرهم إلى استنزاف التربة. وإذا كان للدول النامية الجزرية الصغيرة أن تتجنب تدهور الأراضي الحدية - أي نضوب خصوبة التربة، وتحات التربة، وما إلى ذلك - سيتعين عليها أن تغير أنماط زراعة هذه الأراضي. ومن المعروف جيدا أن نمط الزراعة المستدامة اقتصاديا وبيئيا بالنسبة للأراضي الحدية يقوم على الزراعة الكثيفة للمحاصيل غير الغذائية: أي الأحراش الدائمة ومحاصيل الأشجار مثل البن، والجوز، والكاكاو، والمطاط، والفاكهة، والأعشاب، وليس المحاصيل الحقلية مثل الأرز والفاصوليا والقرع والذرة والدرنات وغيرها من المحاصيل التقليدية. ولذلك ينبغي تمكين المزارعين الفقراء من التحول من المحاصيل الحقلية التقليدية المنخفضة الغلة إلى الزراعة التجارية المستدامة المرتفعة الغلة. وسيطلب هذا النوع من الزراعة تحسين مرافق النقل والتسويق التي لا ينبغي أن يكون من العسير للغاية توفيرها في معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة، كما سيتطلب ذلك المزيد من المدخلات الانتاجية، على

الأقل في المراحل الأولية؛ على أن ذلك يبشر بزيادة دخول الفقراء وتوفير الغطاء النباتي للأرض، ومن ثم الحيلولة دون المزيد من تدهورها.

(ج) النهج الرامية إلى وقف إزالة الأحراج وتشجيع التشجير وإعادة التشجير

٨٦ - لما كانت معظم عمليات إزالة الأحراج تحدث لأغراض الانتاج الزراعي، فمن النهج المتبعة لوقف هذه العملية وعكس اتجاهها في الدول النامية الجزرية الصغيرة، ما يكمن في التوسع الزراعي في مجال الأراضي المرتفعة الغلة والأراضي الحدية على النحو الذي نوقش أعلاه. ولن يستلزم تكثيف الانتاج الزراعي في المناطق المرتفعة الغلة إزالة المزيد من الغابات، بل قد يوفر أراضي زراعية (يمكن إعادة تشجيرها). وفي الوقت ذاته، فإن تكثيف الانتاج الزراعي في الأراضي الحدية عن طريق التحول من المحاصيل الحقلية إلى محاصيل الأشجار يعد في حد ذاته بمثابة عملية لإعادة التشجير. وربما يمكن الاستعانة بهذه العملية كحل في الأجل المتوسط، وقد لا تكون فعالة في جميع الدول النامية الجزرية الصغيرة. والحل الأكثر فاعلية فيما يتعلق بإعادة التشجير في الدول النامية الجزرية الصغيرة، ذات الموارد المحدودة جدا من الأراضي، يتم عن طريق توفير العمالة غير الزراعية، بغية استبعاد الأراضي من مجال الزراعة لإعادة تشجيرها.

٨٧ - وهناك حاجة ماسة للتشجير وإعادة التشجير في كثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة لتوفير امدادات حطب الوقود في المستقبل. وحيث أن مصدر الطاقة الرئيسي البديل سيكون النفط المستورد، الذي سيكون مكلفا للغاية بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، فإن التشجير وإعادة التشجير لتوفير حطب الوقود اللازم يصبحان اقتراحا اقتصاديا عمليا بالنسبة للكثير من هذه الدول. كما أن إعادة التشجير في كثير من هذه الدول ضرورية لإصلاح مستجمعات المياه المتدهورة لزيادة إمدادات المياه لتلبية الطلب المتزايد عليها. ومن الواضح أن عملية إعادة التشجير هذه لها مزايا اقتصادية فائقة نظرا لمحدودية توفر المياه العذبة الطبيعية في الدول النامية الجزرية الصغيرة. ويمكن لعملية التشجير الرامية إلى انتاج علف الحيوان أن تساعد الفقراء وأن تخفف من الضغوط الواقعة على أراضي المراعي المحدودة، وأن تحول دون تدهورها في الوقت الذي توفر فيه موردا دائما من علف الحيوان. وعلى وجه العموم، فإن التشجير وإعادة التشجير سيخدمان غرضا مفيدا يتمثل في منع الفيضانات عن طريق الإبطاء من عملية الجريان السطحي والحد من تحات التربة.

(د) إدارة موارد المياه

٨٨ - من أجل ضمان أن تكون كمية المياه المحدودة التي يتم توفيرها في الدول النامية الجزرية الصغيرة عن طريق الدورة الهيدرولوجية كافية لتلبية احتياجاتها التي لا تزال في ازدياد، فمن الضروري عكس مسار الاتجاهات السابقة المتعلقة باستهلاك المياه، وإيجاد سبل ابتكارية لحفظ المياه، واستحداث سبل جديدة لتوفير امدادات المياه.

٨٩ - ويجب أن يركز مسار العمل الفوري على حفظ المياه عن طريق ترشيد استخدام موارد المياه واستعمال التكنولوجيات المتسمة بالكفاءة. وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة التي يستأثر فيها الري بجزء

كبير من موارد المياه العذبة، فإن رفع كفاءة الري لا يحتاج إلى مزيد من التأكيد. وسيكون من المهم أولاً اتباع سياسة زراعية متوازنة مع موارد المياه المتاحة ويكون من شأنها كفاءة استدامة التنمية الزراعية. ويمكن اتباع سبل عديدة لتحسين كفاءة استعمال المياه في الري، وهي:

(أ) توعية المزارعين في مجال الاحتياجات الأمثل من المياه بالنسبة للمحاصيل في مختلف الأماكن - يمكن للمزارعين أن يحققوا خفصاً كبيراً في كميات المياه المسحوبة عن طريق تحديد مواعيد عمليات الري وفقاً للأحوال الجوية القائمة، ومعدلات انبعاث التبخر، واحتياجات محاصيل معينة فيما يتعلق برطوبة التربة وكمية المياه؛

(ب) تحسين تكنولوجيا الري - من شأن تبطين قنوات الري أن يوفر المياه عن طريق التقليل من تسربها إلى أدنى حد، كما يمكن لاستخدام الري بالتنقيط بدلاً من نظم الري التي تعتمد على تدفق المياه بالجاذبية أو الرشاشات الارتكازية أن يحد بشدة من استخدام المياه؛

(ج) تحسين صيانة شبكات توزيع المياه على مستوى البلديات لمنع التسرب - تعتبر نسبة التسرب في شبكات التوزيع بالغة الارتفاع عموماً وهناك مجال كبير لتحسينها؛

(د) تسعير المياه - ينبغي حفز المستعملين الذين يدفعون ثمن ما يستخدمونه من مياه على أن لا يستخدموا سوى الكميات التي يحتاجون إليها بالفعل. ومن شأن تسعير المياه أن يعزز الاقتصاد بدرجة أكبر في استخدام المياه وتحقيق قدر أكبر من الكفاءة في توزيعها على مختلف المستعملين.

ولا ينبغي أن يكون الهدف، بالضرورة، استعادة التكاليف الكاملة لشبكات الري لأن هذا الهدف سيشكل عبئاً باهظاً على المزارعين الفقراء، ولكن بالأحرى تحقيق استخدام موارد المياه بصورة أكثر كفاءة؛ وسيؤدي ذلك في الوقت ذاته إلى منع حدوث مشاكل بيئية مثل ملوحة الأراضي الزراعية وتشبعها بالمياه نتيجة للاستخدام المفرط في المياه. وفيما يتعلق باستخدامات المياه في مجال الأسر المعيشية والاستخدامات الأخرى على مستوى البلديات، بما في ذلك السياحة، يمكن بوجه خاص زيادة كفاءة استخدامات المياه عن طريق استعمال التجهيزات والأدوات المحسنة وعن طريق تركيب نظم مستقلة لقياس مستويات المياه حيثما لا توجد هذه النظم.

٩٠ - وفيما يتعلق بزيادة الامدادات من المياه العذبة، فإنه من الضروري، في المقام الأول، الابقاء على ما يتوفر منها بصورة طبيعية وصيانتها من الملوثات. وسيقتضي ذلك اتخاذ تدابير في كافة مجالات الاقتصاد لمكافحة التلوث، التي يمكن تنفيذها عن طريق آليات اقتصادية في إطار مبدأ المسؤولية عن التلوث و/أو عن طريق أدوات القيادة والتحكم. ويمكن استخدام الماء ذي النوعية المنخفضة أو الماء المسوس لأغراض منتقاة. وقد يمكن أيضاً زيادة توفر المياه الطبيعية عن طريق زيادة مستجمعات مياه الأمطار ووحدات التخزين. ويمكن الاستعانة بتقنيات تجميع مياه الأمطار من أجل زيادة معدلات تغذية

المياه الجوفية وكمصدر لمياه الري التكميلية. وستساعد الطرق التي تتسم بالكفاءة في استخراج المياه الجوفية على مكافحة تسرب المياه المالحة إلى طبقات المياه الجوفية العذبة، كما سيساعد ذلك على زيادة توفر المياه العذبة. وسيؤدي إصلاح المستجمعات المائية إلى الحد من الفواقد فيما يتعلق بتوفر المياه العذبة الطبيعية وذلك عن طريق إبطاء الجريان السطحي وزيادة توفر المياه العذبة الطبيعية. وهناك العديد (إن لم يكن الكثير) من الطرق الجديدة الممكنة تقنيا أو العملية اقتصاديا التي يمكن استخدامها في زيادة توفر المياه العذبة. وتشمل الخيارات في هذا الصدد الاستعانة بالسحب الاصطناعية لاستجلاب التهطل، وتحلية مياه البحر، ونقل الجبال الثلجية، ونقل المياه عن طريق الناقلات الصهريجية.

(هـ) التنمية الصناعية المستدامة

٩١ - في المستقبل المنظور، وكما جرت مناقشته في الفرع أولاً، فإن الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تسير على طريق التصنيع ستركز في الغالب على الصناعات الصغيرة في مجالات مثل المنسوجات، وتجميع الالكترونيات الدقيقة، وصناعة الساعات، والمجوهرات، وتجهيز السجلات القائمة على استخدام الحواسيب في المناطق البحرية؛ وهذه الأنشطة لا تتسبب في درجة عالية من التلوث لأنها لا تنطوي على تجهيز مواد خام كما أنها لا تقوم على استخدام الطاقة الكثيفة. وعلى أية حال، فإن جميع المشاريع الجديدة التي تكون آثارها البيئية موضع شك ينبغي أن تخضع لعملية تقييم لأثرها البيئي. وسيقتضي الأمر بذل جهود خاصة للالتزام الحيطة دون قيام الشركات المتعددة الجنسيات بنقل صناعاتها المتسببة في التلوث إلى المناطق البحرية. وينبغي للدول النامية الجزرية الصغيرة التي تحصل على هذه الصناعات أن توازن بدقة بين ما ستحققه لها من مكاسب مالية مقابل ما سيكون لها من آثار ضارة على البيئة وعلى صحة الإنسان بسبب التلوث، وكذلك أثرها على الأنشطة الرئيسية الأخرى ولا سيما السياحة. ويمكن القيام بذلك عن طريق اجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد الناجمة.

٩٢ - وفي الظروف الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ستكون التنمية الصناعية بمثابة كفاح عسير. وستحتاج كل دولة من هذه الدول إلى وضع سياسة صناعية مصممة بعناية لكي توائم قدراتها. وفضلا عن وضع إطار ملائم فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية ورسم سياسة تجارية موجهة نحو التصدير، فإن الأمر سيقتضي مجموعة كبيرة من تدابير الدعم. وسيكون من الضروري التماس الصناعات والأنشطة غير التقليدية التي لا تتطلب كثيرا من التطور التكنولوجي، والتي يمكن أن تكون مجزية على نطاقات صغيرة. وهناك شرط على نفس القدر من الأهمية وهو أن تنطوي السياسة الصناعية على قدر كاف من المرونة بحيث تجتذب الأنشطة أو تستغني عنها تدريجيا حسبما تكشف عنه المنافسة الدولية حتى لا تثقل كاهل الاقتصاد بهياكل انتاجية غير قادرة على المنافسة. وسيتطلب الاعتماد على التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو معرفة بتطور اتجاهات السوق العالمية في المجالات التي تهم الدول النامية الجزرية الصغيرة، فضلا عن توفر المهارات التي تتسم بالكفاءة في مجالي التسويق والتوزيع. وبغية تلبية الاحتياجات الاستثمارية، يتعين تعزيز المدخرات المحلية التي تعد منخفضة نسبيا في الكثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة، كما يتعين تشجيع الاستثمارات الأجنبية سواء كانت مباشرة أو مدرجة بالحافطة. ولا بد من التأكيد بكل قوة على أن الدول النامية الجزرية الصغيرة، لكي يتحقق لها البقاء والنمو في عالم تتزايد فيه

المنافسة، سيتعين عليها التشديد على الكفاءة في الانتاج بغية تقليل الانتاج إلى أدنى حد ممكن ولتعزير قدرتها التنافسية على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، فضلاً عن الحاجة إلى التدريب على المهارات المناسبة من أجل زيادة الانتاجية، سيكون من الضروري تبادلي الاضطرابات في أسواق اليد العاملة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تثقيف القوى العاملة والقادة العماليين بهدف بناء حركة عمالية مستنيرة تكون قادرة على إقامة علاقة بين الزيادة في معدلات الأجور الحقيقية ومعدل الزيادة في الانتاجية.

(و) تدابير زيادة الإمدادات المحلية للطاقة وحفظ الطاقة

٩٣ - تحتاج الدول النامية الجزرية الصغيرة إلى إجراء دراسات استقصائية وطنية شاملة عن الطاقة بأسلوب منظم. وبالنظر إلى شدة اعتماد هذه البلدان على النفط، ينبغي إعطاء الأولوية لتعزيز استكشاف وتنمية الموارد الهيدروكربونية المحلية لا سيما في المناطق الاقتصادية الخالصة. ومع ذلك، لما كان استكشاف النفط باهظ التكاليف وينطوي على مخاطر عالية جداً، ينبغي بذل جهود مضاعفة باستخدام السياسات والتشريعات الملائمة لاجتذاب رأس المال اللازم من القطاع الخاص. وإذا لم يتسن اجتذاب رؤوس الأموال الخاصة، ينبغي حينئذ النظر في إجراء دراسات تكهن سيزمية بمساعدة من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف. وفيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، مع التسليم باحتمالات وجود موارد وافرة من الطاقة الشمسية والريحية والمحيطية في الدول النامية الجزرية الصغيرة مع ما تحفل به من إمكانيات كبيرة من الطاقة الكهرومائية والحرارية، ينبغي استكشاف سبل المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف لزيادة تنمية هذه الموارد. وحسبما ورد أعلاه، تم بالفعل إحراز تقدم كبير في مجال الطاقة الشمسية فيما يتعلق بالنظم الفولطاضوئية كمصادر للطاقة الكهربائية، ويبين استخدامها في بعض الدول النامية الجزرية الصغيرة أنها مصدر ملائم للطاقة وقابل للاستمرار في المستقبل. ويستحق هذا المصدر من مصادر الطاقة مزيداً من الاهتمام في السنوات القادمة. والمصدر الآخر، المبشر بالخير إلى حد كبير هو تحويل الطاقة الحرارية المحيطية، الذي يستخدم الفرق في درجة الحرارة الموجود في عمود الماء لتوليد الكهرباء.

٩٤ - وفيما يتعلق بالاستهلاك، ينبغي إجراء دراسات استقصائية وطنية عن القطاعات الرئيسية المستهلكة للطاقة مع التركيز بوجه خاص على إصلاح محطات الطاقة القائمة التي تنقصها كفاءة التشغيل. وثمة مجال في الأجل المتوسط لحفظ الطاقة في كثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة، وذلك على سبيل المثال، عن طريق القيام تدريجياً على مراحل بالتخلص من الآلات ومركبات النقل واللمبات العديمة الكفاءة. وللحد من استهلاك الطاقة، يمكن كذلك استخدام تسعيرة ملائمة للكهرباء لتقليل استهلاك الأسر المعيشية للكهرباء والاستفادة من التمايز الضريبي فيما يتعلق باستعمال البنزين الذي يستخدم قدر كبير منه في قيادة السيارات للمتعة لا سيما في الدول النامية الجزرية الصغيرة ذات الدخل المرتفع. ومن التدابير الرئيسية الأخرى لحفظ الطاقة، تشجيع استخدام وسائل النقل العام لا سيما في الدول النامية الجزرية الصغيرة ذات الدخل المرتفع والتي ينشأ فيها بسرعة اكتظاظ المناطق الحضرية بالمركبات وتلوث الهواء، بالإضافة إلى الإسراف في استخدام الطاقة. ويمكن معالجة ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لتشجيع زيادة عدد وسائل النقل العام، وعدم تشجيع استخدام السيارات الخاصة داخل المراكز الحضرية الرئيسية، عن طريق

القيام، حسب الإمكان، باستخدام المداخل التي تفرض فيها الرسوم و/أو فرض غرامات مناسبة على صف السيارات.

(ز) تنمية الموارد المعدنية

٩٥ - ستكون مهمة الحكومات في مجال الموارد المعدنية هي (أ) تجميع قائمة جرد حصر بالموارد المعدنية المعروفة. بما من شأنه أن يساعد في تخطيط وتنمية هذه الموارد؛ (ب) التنقيب عن موارد معدنية غير معروفة بعد. ويمكن القيام بذلك بمزيد من الفعالية عن طريق التعاون الإقليمي والمساعدة الدولية.

٩٦ - وسوف تقتضي التنمية المستدامة للموارد المعدنية المعروفة تهيئة المناخ السليم في مجال السياسات، الذي يمكن أن تزدهر فيه تنمية هذه الموارد بما يعود بالنفع على الاقتصاد دون أن يترتب على ذلك عواقب بيئية ضارة. وينبغي، عند صوغ السياسات الضريبية والنقدية، مراعاة عدم تشويه الحوافز عن طريق الضرائب والإعانات وأسعار الفائدة التي تؤدي إلى الإفراط في استغلال الموارد المعدنية الشحيحة. وعلى المستوى الجزئي، فإن تقييم الأثر البيئي للمشاريع لتحديد العوامل الخارجية السلبية، ينبغي أن يكون مقترنا بوسائل اقتصادية ملائمة - كالرسوم والضرائب بما يكفل تحقيق المساواة في توزيع التكاليف في الخاصة والتكاليف الاجتماعية. أما مشكلة تسعير للموارد المعدنية من حيث أنها موارد قابلة للنفاذ، فما زالت محل أخذ ورد لأنها تتعلق بالعدالة بين الأجيال. وتتصل المسألة الرئيسية باختيار معدل خصم مناسب. غير أن الرأي السائد يدعو إلى ضرورة أن يكون معدل الخصم منخفضا جدا وهذا يعني ارتفاع القيمة الحالية لهذه الموارد. وعلى أية حال ففي سبيل تحقيق العدالة بين الأجيال، ينبغي أن يكون المعدل الأمثل لاستغلال الموارد الطبيعية، هو المعدل الذي يمكن على أساسه الاستعاضة عن الموارد المعدنية المستنفذة بمصادر متجددة للطاقة و/أو بناء القدرة التكنولوجية لزيادة الطاقة الإنتاجية الشاملة للاقتصاد.

(ح) التنمية السياحية المستدامة

٩٧ - بالنظر إلى تأثير المعوقات والمخاطر المتأصلة في الهيكل الاقتصادي للدول النامية الجزرية الصغيرة، فمن شأن وضع سياسة لتنمية السياحة أن يسهم في الحد من الضعف التي تعاني منه كل جزيرة من تلك الجزر بشرط أن يشكل ذلك جزءا من استراتيجية إنمائية مستدامة لتعزيز الهيكل الاقتصادي مع الحفاظ على البيئة الطبيعية.

٩٨ - والبيئة التي تركز إليها السياحة في الجزر غالبا ما تكون هشة. وينبغي النظر في تنفيذ مشاريع لتنمية السياحة ولكن بشرط أن تمتثل هذه المشاريع بدقة للسياسات البيئية، لا سيما تلك الواردة في المبادئ التوجيهية لإدارة الموارد الساحلية والبحرية. وعلى سبيل المثال، لا ينبغي أن يؤدي تطوير منتجع في شاطئ رملي ما إلى إزالة الرمال بصورة مفرطة أو تدمير أشجار المنغروف؛ ولا ينبغي أن يؤدي رسو اليخوت في خليج ما، في غياب مرسى مجهز للسفن، إلى الإضرار بالشعاب المرجانية. كما يمكن أن يؤدي

وجود أعداد كبيرة من السياح الى أشكال مختلفة من التدهور المادي في بيئة الجزر الصغيرة، وينبغي توجيه تنمية السياحة نحو اجتذاب أغنى القطاعات في أسواق السياحة الخارجية. وينبغي كذلك أن تعمل إدارة وتنمية السياحة على مراعاة، بل ومحاولة، تخفيف الآثار الثقافية السلبية المحتملة التي قد تصاحب تدفق أعداد كبيرة من الزوار الأجانب على جزر صغيرة ذات ثقافات منعزلة تقليديا، وذلك عن طريق تحقيق توازن بين ما يستطيع مجتمع الجزر أن يقدمه من حيث السلع والخدمات الجزرية غير التقليدية من أجل اجتذاب السياحة، وبين تكييف السياح مع البيئة الطبيعية والثقافية التقليدية للجزر. وفي الدول النامية الجزرية الصغيرة التي وفرت فيها بالفعل تنمية السياحة في الماضي هيكلًا أساسيًا لاستيعاب أعداد كبيرة من الزوار، فلا غنى عن الرصد الدقيق للآثار البيئي الناجم عن أنشطة السياح والتخطيط العمراني لتعزيز التنمية.

٩٩ - ويمكن مواصلة تنمية السياحة في ظل تأثير مادي أقل، إذا ما اعتمدت على الهياكل القائمة بالفعل بدلا من التوسع العمراني في مجال التشييد، أو إذا ما قامت على عناصر البيئة الطبيعية الأقل هشاشة. وفيما يتعلق بالاحتمال الأخير، فمن المعترف به عموما أن الأنشطة المائية، مادامت تخضع للمراقبة الملائمة، تشكل ضغطا أقل على البيئة المادية من الأنشطة البرية في مجال ترويج السياحة في الجزر الصغيرة. وكثيرا ما تدار بصورة فنية عمليات تأجير اليخوت وألواح الإبحار ورياضة صيد السمك والغطس وغيرها من الرياضات المائية. وغالبا ما تخضع هذه الأنشطة لأنظمة محكمة فيما يتعلق بالمسائل البيئية مثل تصريف النفايات أو حماية قاع البحر. وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من ارتفاع نسبة دخل الفرد من السياحة، لم تعان جزر فرجن البريطانية في مجال السياحة من ضغوط مفرطة على بيئتها الطبيعية أو على مجتمعها.

١٠٠ - وبرغم أن تنمية السياحة في الدول النامية الجزرية الصغيرة كانت تقوم دائما على البيئة، فإن النهج الجديدة المتعلقة بالسياحة والبيئة توحى بأن لدى قطاع السياحة مجالا للتنوع وفقا للمبادئ البيئية، وأن استغلال عناصر لم يسبق الاستفاد منها تقليديا يمكن أن يتيح الفرص اللازمة لتحقيق تنمية متوازنة في مجال السياحة. وتشمل أنشطة السياحة القائمة على البيئة تسلق الجبال واستكشاف الطبيعة (الافتنان بالحياة الحيوانية والنباتية في الجزر). ويجري بنجاح، على سبيل المثال، تشجيع هذه الأنشطة في الجمهورية الدومينيكية وجزر سيشل اللتين حبتهما الطبيعة بمواقع طبيعية حافلة وأصبحتا مقصدا مشهورا لما يسمى بالسياحة الإيكولوجية. وتركز أشكال مختلفة من السياحة القائمة على الموجودات البيئية على أنواع معينة من الأنشطة مثل الألعاب الرياضية والعلاج (على سبيل المثال المداواة بالحمامات البحرية أي المداواة بالمياه، القائمة على الاستفادة من خصائص عناصر بحرية مثل الطحالب). وتم بنجاح في عدد قليل من الدول الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي استغلال فكرة تقديم خدمات في مجال الجراحة وكذلك توفير خدمة فندقية خاصة في نفس الجزر. ويمكن أن يساعد التعاون الإقليمي ودون الإقليمي على تقليل التكاليف الى أدنى حد وتعظيم عائدات الاستثمارات في مجال السياحة. وسيتم تناول هذا الموضوع بالتفصيل في الجزء الفرعي التالي.

١٠١ - ولما كانت السياحة تقوم على البيئة، فإن تنميتها في الدول النامية الجزرية الصغيرة سوف تعتمد الى حد كبير على نوعية البيئة فيها. ومن المهم بوجه خاص جودة مياه الشرب وإدارة النفايات الصلبة والسائلة ونوعية المياه الساحلية وكفاءة المرافق الصحية. فالسياح يصادفون هذه العناصر يوميا خلال إقامتهم، ومن ثم فحدوث أعطال في هذه النظم يخلف آثارا خطيرة على صحة السياح.

(ط) - حفظ التنوع البيولوجي للجزر

١٠٢ - يحتل حفظ التنوع البيولوجي مكانة عالية في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، فإن التنوع البيولوجي للجزر جدير باهتمام خاص، ذلك باعتبار أنه متوطن وهش. وسوف يصاحب حفظ التنوع البيولوجي، في الدول الجزرية الصغيرة النامية، جهود مبذولة لوقف اجتثاث الغابات والتلوث البحري والاستغلال المفرط للموارد البحرية، لا سيما الموارد البحرية القريبة من الشاطئ. وحرصا على عدم حدوث أضرار لأنواع النبات والحيوان المستوطنة، وفي ضوء الضغط المستمر المتمثل في زيادة السكان ونمو الاقتصاد، يلزم بذل جهود للاضطلاع بالحفظ "خارج الموقع الأصلي" في مصارف الجينات. غير أنه نظرا لعدم إمكان حفظ جميع الأنواع في مصارف الجينات، فإن الحفظ "في الموقع الأصلي" يظل أكثر النهج فعالية لحفظ التنوع البيولوجي.

٥ - بناء القدرات من أجل التنمية والادارة البيئية

١٠٣ - يلزم إعطاء أولوية عليا لبناء القدرات، من أجل وضع البلدان الجزرية الصغيرة النامية على مسار مستدام. وبعبارة بسيطة، يشمل بناء القدرات المؤسسات اللازمة لتشجيع الأنشطة الانمائية وإدارة قاعدة الموارد، والموارد البشرية الضرورية لتلبية احتياجات التنمية ومن أجل إدارة أمور البيئة. ومن البديهي أن الشواغل المتعلقة بالاستدامة قد أضافت بعدا جديدا لمسعى التنمية مما ينطوي بداهة على الحاجة الى موارد إضافية. وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي ستكون قدرتها الاجمالية محدودة دائما، فإن هذا يعتبر بمثابة قيود إضافية على النمو، ويتطلب جهودا خاصة لزيادة قدرة تلك الدول.

١٠٤ - ولضمان الاتساق في مجال بناء القدرات، سيكون وضع استراتيجية متماثلة من أجل تحديد أولويات التنمية في الأجل الطويل على صعيد القطاعات الرئيسية والفرعية من الشروط الرئيسية على المستوى الوطني. فلا غنى عن تحديد هذه الأولويات لتخطيط المؤسسات والموارد البشرية اللازمة لتلبية احتياجات قطاعات رئيسية وفرعية محددة. ففي البلدان الجزرية الصغيرة التي ينقصها التنوع في الهياكل الاقتصادية ولا تستطيع أن تنوع إلا ببطء وبقدر محدود فقط، لا يوجد مجال لعدم التوافق بين احتياجات الأنشطة الانمائية وتدريب الموارد البشرية. ويتخذ هذا أهمية خاصة نظرا لما جرت عليه العادة من هجرة المهارات التي تميز البلدان الجزرية الصغيرة. ويلزم تحقيق توافق أفضل بين المهارات المطلوبة وتدريب اليد العاملة من أجل تلبية الاحتياجات الوطنية من اليد العاملة والحد من هجرة الأفراد المدربين ويمكن تحقيق الكثير في مجال بناء القدرات في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال التعاون الاقليمي والتعاون التقني اللذين يوفرهما المجتمع الدولي. وتجري مناقشة هذه المسائل أدناه.

١٠٥ - ينبغي تحقيق القدرة الوطنية على إدارة البيئة على مستوى الاقتصاد الكلي ومستوى الاقتصاد الجزئي على السواء. فعلى المستوى الاقتصادي الجزئي، تدعو الحاجة الى إمكانية القيام بما يلي: (أ) تقييم الفوائد والتكاليف البيئية لمشاريع التنمية في جميع القطاعات من أجل تحديد المعايير والأهداف المستصوبة لنوعية البيئة، و (ب) وضع نظام قانوني وتنظيمي لتحقيق تلك المعايير، و (ج) رصد الأنشطة الاقتصادية وضمان الالتزام بالقانون والمعايير التنظيمية. وسيلزم، على المستوى الاقتصادي الكلي، بناء أو تعزيز القدرة على وضع سياسات تؤدي الى تحقيق النمو والتنمية، وتضمن حفظ رصيد رأس المال الوطني، في نفس الوقت.

١٠٦ - وينبغي التسليم بأن بناء القدرة على إدارة البيئة سينطوي على نفقات كبيرة وسيستلزم تحويل جزء من الموارد المتوفرة لأغراض التنمية الى إدارة أمور البيئة مما يضع عبئا كبيرا بصورة خاصة على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة الى التكاليف المالية للتدريب وإيجاد القدرات، سوف تهرق الإدارة البيئية الموارد البشرية الضئيلة، مع تخصيص نسب كبيرة من اليد العاملة المدربة في تلك البلدان للأنشطة البيئية.

١٠٧ - وفي البلدان الصغيرة، يواجه بناء القدرة الوطنية قيودا يتعلق بالحجم ويحد، بصورة فعالة من نطاق توزيع العمل والتخصص الذي يمكن تحقيقه. وكذلك لا يمكن الانتفاع بكفاءة من مجموعة واسعة من المؤسسات والموارد البشرية المتخصصة في الاقتصادات الصغيرة. ولذلك، فعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تتجنب تكاثر المؤسسات والموارد البشرية المتخصصة من أجل تلافي الاستفادة من مواردها المالية والبشرية النادرة بمستوى يقل عن المستوى الأمثل بل وتبديد هذه الموارد. وينبغي أن يتخذ بناء القدرة نهجا متعدد التخصصات ومتعدد القطاعات من حيث الموارد البشرية والمرافق المؤسسية على السواء. فمن شأن نهج من هذا القبيل أن يرتب مطالب أقل نسبيا على الموارد البشرية، وستستعمل القدرة الناتجة عن ذلك بكفاءة أكبر وستكون أكثر ملاءمة للتنسيق فيما بين القطاعات.

١٠٨ - وينبغي لأي استراتيجية لبناء القدرة العلمية والتكنولوجية المحلية في الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تراعي ما تعانيه هذه البلدان من قيود بسبب صغر حجم اليد العاملة وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية، وأنها ستعتمد على بضع صناعات لفترة طويلة مقبلة. وأن لديها فرصا قليلة للإدماج الرأسي بسبب ضرورة الاحتفاظ بالمرونة في التكيف إزاء التغييرات في أحوال السوق العالمية التي ليس لها سيطرة عليها. وهي مقيدة أيضا في قدرتها على إيجاد التكنولوجيا المحلية. ولذلك فعلى الدول الجزرية الصغيرة النامية أن تولي أهمية أكبر للقدرة على الحصول على التكنولوجيا المتاحة في السوق العالمية بأفضل الشروط من الناحية الاقتصادية وعلى تشغيل وصيانة هذه التكنولوجيا.

١٠٩ - وبينما تستطيع بعض هذه الدول أن تبني، بصورة فعالة ومفيدة، قدرات البحث والتطوير في قطاع أو قطاعين من القطاعات ذات الأهمية لاقتصاداتها في الأجل الطويل، فإنها لا تستطيع، عموما، الاستثمار في البحث والتطوير في أنشطة واسعة النطاق. وبينما تختلف الاحتياجات الخاصة بالمزيج التقني فيما بين

الدول الجزرية الصغيرة النامية حتى على مستوى التشغيل والصيانة، هناك بضعة مجالات تعود فيها التنمية الملائمة للمهارات بالفائدة على أغلب تلك الدول. إن لم يكن كلها، وهي مجالات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك الاتصالات بالسواتل، وتكنولوجيا المعلومات، وتمثل الاتصالات السلكية واللاسلكية أداة هامة في التغلب على الضرر المتمثل في بعد المكان والذي تتسم به أغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن أن تيسر أنشطة مثل تجهيز الصادرات والخدمات المالية الخارجية والسياحة، بدرجة عالية. ومن أجل الاستفادة بصورة كاملة من شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة. سوف تحتاج بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى مساعدة خارجية، لا سيما فيما يتعلق بالهياكل الأساسية الدولية المطلوبة. وسيكون من مجالات الاهتمام الأخرى لتلك الدول، على الصعيد الوطني، تنمية المهارات اللازمة لاستعمال تكنولوجيا المعلومات. ومع ارتفاع تكاليف أنشطة تجهيز الوثائق والبيانات في البلدان الصناعية، قد تنتقل تلك الأنشطة سريعاً إلى البلدان النامية التي لديها مهارات تقنية ملائمة والتي تكون مندمجة في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية الدولية بصورة جيدة. وعلى الرغم من ضرورة مواجهتها للتنافس من بلدان نامية أخرى، يمكن أن تستغل الدول الجزرية الصغيرة النامية هذا الاتجاه لتنويع اقتصاداتها.

١١٠ - وكان أداء التعليم في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المرحلتين الابتدائية والثانوية، أفضل بالمقارنة بأداء عدد كبير من البلدان النامية الأخرى، باستثناء الدول المدرجة منها في فئة أقل البلدان نمواً. ونظراً لأن الموارد البشرية تشكل أهم موارد الدول الجزرية الصغيرة النامية، يلزم بذل مزيد من الجهود لزيادة الشمول، لا سيما في المرحلة الثانوية. وما زالت المشاكل الأساسية المتمثلة في بقاء المناهج الدراسية القديمة التي تعود إلى فترة الاستعمار، وهي غير موجهة لتلبية الاحتياجات الانمائية الحالية لتلك البلدان، وتلزم معالجتها على أساس عاجل. وخلاصة القول، إن هناك حاجة إلى إعادة توجيه المناهج الدراسية في المدارس لتوجيه المزيد من الاهتمام إلى مواد من قبيل الرياضيات والعلوم التي تشكل الأساس في تحصيل التعليم التقني. وينبغي إدماج التدريب التقني في المناهج الدراسية، بالفعل، خاصة في المرحلة الثانوية. وبالمثل، يلزم أن تبرز البرامج التعليمية، في المرحلة الثالثة، احتياجات التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل في تلك البلدان مع مراعاة الأهمية الحاسمة للتعليم العالي لبناء القدرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي هذا المجال، تستطيع تلك الدول الاستفادة بدرجة كبيرة من تجميع مواردها على الصعيد الإقليمي. وسيلزم إدخال مقررات دراسية ملائمة عن التنمية المستدامة، في جميع المراحل.

١١١ - وسيكون وضع الإطار القانوني الملائم وإنشاء قدرة الإنفاذ الملائمة، والمؤسسات التنظيمية المناسبة من العناصر الحاسمة في بناء القدرة. إذ سيتعذر تحقيق الإدارة البيئية السليمة عن طريق الآليات التنظيمية أو الاقتصادية، دون وجود هذه الهياكل.

٦ - تعزيز مرافق النقل الخارجي

١١٢ - سيتطلب تعزيز مرافق النقل للدول الجزرية الصغيرة النامية، بذل الجهود على الصعيد الوطني فضلا عن التعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي. وتلزم جهود وطنية في مجال بناء الهياكل الأساسية، مثل المرافئ والموانئ والمطارات، للنقل الخارجي في كل بلد على حدة. وسوف يؤدي التعاون الاقليمي، من خلال الاشتراك في ملكية وسائل النقل - السفن والطائرات ذات الحجم المناسب - وفي تشغيلها وصيانتها، الى تخفيض العبء المالي الذي يتحمله كل بلد ويحقق الفعالية من حيث التكاليف. ونظرا لما تنطوي عليه الهياكل الأساسية ووسائل النقل من استثمارات هائلة، هناك ما يبرر المساعدة الدولية لتكميل الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والاقليمي.

١١٣ - ونظرا لأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل اقتصادات مفتوحة بدرجة عالية وتعتمد على التجارة الخارجية والسياحة بقدر ملحوظ، فإن على قطاع النقل دورا حافزا يقوم به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان. ومع أخذ الكفاءة، بمعنى فعالية التكاليف في الاعتبار، لدى وضع السياسات والبرامج لتنمية قطاع النقل، ينبغي أيضا إدراك أن تحسين مرافق النقل يتطلب استثمارات كبيرة في هياكل أساسية بطيئة التطور، وبالتالي ينبغي تقييم فعالية التكاليف من منظور طويل الأجل.

١١٤ - ويعزى ارتفاع تكاليف النقل لأغلبية الدول الجزرية الصغيرة النامية، في الوقت الحالي الى المسافة الفاصلة بينها وبين شركائها التجاريين من البلدان الصناعية، لكنه لا يعتبر مشكلة يتعين عليها جميعا التصدي لها، بالضرورة لفترة غير محددة، وليس هناك تجارة كثيرة بين أغلب الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية القارية الواقعة بالقرب منها، في الوقت الحالي، نظرا لعدم وجود تكامل في مجال الانتاج والتجارة بين هاتين المجموعتين. ومع نمو البلدان النامية القارية وتنوع اقتصاداتها، سوف تنشأ، تدريجيا، أوجه تكامل بين اقتصادات تلك البلدان واقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف تؤدي أوجه التكامل المذكورة إلى تغير في اتجاه تجارة الدول الجزرية الصغيرة النامية نحو البلدان النامية القارية الواقعة بالقرب منها، مما يخفض تكاليف النقل تخفيضا كبيرا في أغلب الحالات. غير أن هذا سيستغرق بعض الوقت.

١١٥ - وحتى الوقت الحالي، تطورت الهياكل الأساسية للنقل البحري والجوي في الدول الجزرية الصغيرة النامية بدرجات متفاوتة. فقد حققت الدول الجزرية الصغيرة النامية، ذات الدخل المرتفع، لا سيما تلك التي تنمو بخطى سريعة، أكبر قدر من التقدم من مواردها الخاصة مع تكميلها من المساعدة الدولية. وسيحتاج تزايد حجم التجارة وحركة الطيران الى مزيد من التوسع في مرافق المرافئ والموانئ والمطارات. وتوسيع مرافق الموانئ البحرية في هذه البلدان له ما يبرره من الناحية الاقتصادية، غير أنه، نظرا لما ينطوي عليه ذلك من استثمارات باهظة، يلزم كفالة المساعدة الدولية، وخاصة لضمان عدم لجوء الدول الجزرية الصغيرة النامية الى محاولات يائسة لتوسيع القدرة بما قد تؤدي الى تدهور البيئة.

١١٦ - وفيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتبر أشد فقرا وأكثر عزلة وأصغر حجما وأكثر تشتتا من غيرها، فمن المرجح أن تبقى مرافق النقل قليلة وتكاليفها بالغة الارتفاع لفترة طويلة، بسبب محدودية إمكانات نموها وزيادة الطلب على خدمات النقل الجوي والبحري بصورة خاصة. وأفضل السبل، في القريب العاجل، بالنسبة لأغلب هذه البلدان التي لا تتوفر لديها مرافق الموانئ البحرية الرسمية - وحيث جرت الممارسة على تحميل وتفريغ البضائع والركاب في عرض البحر باستعمال مراكب السفينة - سيكون بناء مرافق محسنة مثل أرصفة الموانئ المتينة بالقدر الذي يسمح للسفن الصغيرة المملوكة للبلد، والأكبر حجما من قوافل السفن، لأغراض النقل العابر، بمساعدة مالية وتقنية دولية، قد يلزم، في الأجل الطويل، تنمية الحد الأدنى من المرافق للمرافئ والموانئ، بصورة تدريجية، حسبما تبرره احتمالات النمو، خاصة في مجال خدمات التصدير والاستيراد، بمساعدة دولية. وسيلزم تطوير وصلات جوية فعالة التكاليف بين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأكبر على مقربة منها لتمكين تلك البلدان من تنمية إمكاناتها السياحية على نطاق أوسع.

باء - التنفيذ على الصعيد الاقليمي

١١٧ - تستطيع البلدان الجزرية الصغيرة كسب الكثير من التعاون الوثيق على الصعيدين الاقليمي ودون الاقليمي. والحقيقة إن التعاون الاقليمي ودون الاقليمي ينطوي على الفرصة الوحيدة للبلدان الجزرية الصغيرة كي تستفيد من وفورات الحجم في عدد من المجالات كالتعليم العالي والتدريب، والنقل الجوي والبحري. فالمستويات المنخفضة من الطلب الفعال في فرادى البلدان يجعل قيام مؤسسات التعليم العالي وتشكيل المهارات غير اقتصادي وبالتالي غير ممكن عمليا. وكذلك فإن الاستثمارات الضخمة التي ينطوي عليها النقل الجوي والبحري لن تكون ممكنة من الناحية المالية. وهذه الاستثمارات هي على أية حال غير مبررة من الناحية الاقتصادية إذا ما كان الاعتماد الرئيسي هو على جانب طلب هذه الخدمات من فرادى البلدان. ومن المؤكد أن هذه الاعتبارات لم تكن بعيدة عن انتباه البلدان الجزرية الصغيرة. وقد بذل بالفعل جهد كبير بشأن التعاون الاقليمي فيما يتعلق بعدد من الأنشطة.

١١٨ - ومن بين المجالات التي تتيح مجالا واسعا لتنمية البلدان الجزرية الصغيرة مناطقها الاقتصادية الخالصة والسياحة. وهنا أيضا ستشكل ندرة الموارد المالية والبشرية صعوبة لمدة طويلة في المستقبل أو حتى لأمد غير محدود فيما يتعلق بقيام كل بلد بمفرده باستغلال موارد مصائد الأسماك البحرية الى الحد الأمثل وتحقيق الحد الأقصى من الدخول الآتية من السياحة. فالبلدان الجزرية الصغيرة التي تتفاوض حاليا مع شركات صيد السمك الأجنبية بصورة إفرادية تستطيع أن تجني الحد الأقصى من العائدات من تأجير مواردها من مصائد الأسماك الى هذه الشركات إن ساومت هذه الشركات كمجموعة. كما ان تنسيق العمل سيتيح للبلدان المشاركة تجنب الاستغلال غير المستدام لمواردها من مصائد الأسماك وحسم المنازعات فيما يتصل بالأرصدة السمكية المرتحلة والمتداخلة المناطق. وينطبق ذلك الى حد بعيد في مجال السياحة، لاسيما بالنسبة للبلدان الجزرية الصغيرة البعيدة عن البلدان الغنية التي تشكل المصادر الرئيسية لسائحيها. وسيتمخض عن المنافسة بين هذه البلدان في هذا المجال ازدواج في المرافق في جميع الجزر، وستعمل

الكثير منها بأدنى من طاقتها. إن تحقيق الحد الأقصى من الدخل الآتي من السياحة سيستدعي تطويرا منسقا لمرافق السياحة مع اختصاص البلدان بمعالم سياحية مختلفة على مستويات صغيرة. ويلزم بذل الجهود للتماس طرق زيادة التمايز بالخدمة. فبالإضافة إلى تعظيم العائدات من الاستثمارات في مجال السياحة، سيؤدي هذا النهج أيضا إلى تمكين البلدان الجزرية من تنمية صناعاتها السياحية بطريقة منظمة وبخطى أبطأ لتجنب بذلك العواقب البيئية الضارة التي تتمخض عن تنمية السياحة. وكلما ازدادت العائدات من الاستثمارات في السياحة، استطاعت هذه البلدان أن توظف استثمارات في عمليات تنمية السياحة المؤاتية للبيئة.

١١٩ - وسيكون التعاون الاقليمي أيضا ضروريا لإدارة الموارد الطبيعية للدول الجزرية الصغيرة ولمنع تدهورها، مثلا عن طريق إلقاء النفايات الخطرة والسامة والصرف الصحي من قبل فرادى البلدان في المنطقة أو من قبل المشاريع الآتية من بلدان خارج المنطقة. كما إن هذا التعاون سيمكن البلدان الجزرية من التعامل على نحو أكثر فعالية مع الشركات الأجنبية فيما يتعلق بالانسكاب العرضي للمواد الملوثة كالنفط، وبنقل المواد الخطرة كأنواع الوقود النووي والنفايات النووية عبر مياهاها. والذي تدعو إليه الحاجة في هذا الصدد وجود اتفاقية اقليمية بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى البلدان الجزرية والسيطرة على حركة هذه النفايات عبر الحدود. واتفاقية باماكو المتعلقة بحظر استيراد جميع أشكال النفايات الخطرة إلى افريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود داخل افريقيا، التي وقعتها البلدان الافريقية، هي مثال لهذا الترتيب.

١٢٠ - وسوف تستدعي التنمية المستدامة اختيار التكنولوجيا السليمة بيئيا. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا اذا كانت لدى الدول النامية الجزرية الصغيرة القدرة على معرفة وجود هذه التكنولوجيا وفعاليتها وكفاءتها. وهذه عملية معقدة، سيما وأن حيازة التكنولوجيا هي عملية متعددة الخطوات، حيث لا بد من اجراء تقييم لمسائل مثل القدرات، والتأكد من جودة المنتجات، والتدريب التقني المعمول به، والإصلاح والصيانة، وضمان الإمداد بقطع الغيار والمكونات، يضاف إلى ذلك التحليل التقني - الاقتصادي للتكنولوجيا وتلاؤمها مع باقي الآلات والمعدات، ومع البيئة. وفي حين أن من الممكن بالنسبة لبعض هذه الدول أن تبني قدرات لتقييم التكنولوجيا في قطاعات معينة، فإن إيجاد قدرات تقييم التكنولوجيا للتوصل إلى تقييم شامل للتكنولوجيا يغطي جميع القطاعات لن يكون مجديا من حيث التكلفة في الدول النامية الجزرية الصغيرة على الصعيد الوطني. غير أن هذه الدول تستطيع أن تستفيد من التكنولوجيات التي تلائم أغراضها أكثر من غيرها من خلال إيجاد مراكز لتقييم التكنولوجيا على المستوى الاقليمي.

١٢١ - والفوائد من التعاون الاقليمي ودون الاقليمي واضحة. فقد بذلت بعض الجهود في مجال التعاون وبناء المؤسسات من أجل التعاون؛ لكنه يبقى الكثير مما ينبغي عمله. فالمؤسسات القائمة يلزم أن تعزز وتصبح أكثر فعالية. وينبغي أن تقوم جميع البلدان الجزرية بتبني الأنماط الجديدة للتعاون الاقليمي. وسوف تتوقف فعالية التعاون الاقليمي على الإرادة السياسية لتحقيق التعاون، وعلى كفاية الموارد المالية والبشرية لجعل المؤسسات الاقليمية تؤدي وظيفتها على نحو كامل. كما يلزم بذل المزيد من الجهود في مجال النقل

الجوي والبحري حيث يضعف التعاون الاقليمي أو لا يوجد. والتعاون الاقليمي ممكن فيما يتعلق بوسائط النقل الخارجي. غير أنه كي يصبح مثل هذا التعاون ممكنا، فإن من المتطلبات الرئيسية توافر الهياكل الأساسية اللازمة في كل بلد. ونظرا لأن تشييد مثل هذه الهياكل الأساسية ينطوي على مقادير كبيرة من الإنفاق الرأسمالي، فإن المساعدة الدولية ضرورية لتكميل الجهود الوطنية على النحو الذي نوقش أعلاه في الجزء الفرعي بشأن تعزيز النقل الخارجي.

جيم - التنفيذ على الصعيد الدولي

١٢٢ - تستفيد معظم الدول النامية الجزرية الصغيرة أو هي مستعدة للاستفادة، من الخطط التساهلية القائمة في مجالي التمويل والتجارة بقصد توفير الدعم الدولي لجهود تطوير البلدان النامية عموما أو لفئات معينة من بينها كأقل البلدان نموا، والبلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، وبلدان منطقة البحر الكاريبي، والبلدان النامية في منطقة المحيط الهادئ. غير أن الاهتمامات والمتطلبات الجديدة فيما يتعلق بالاستدامة سوف ترهق على نحو زائد الموارد المالية والبشرية الضئيلة الحالية لهذه البلدان. وسوف تعتمد هذه البلدان أكثر من ذي قبل، لدى متابعة أهدافها الإنمائية في سياق الاستدامة، على دعم المجتمع الدولي. ومن المجالات ذات الأولوية التي تستطيع الدول النامية الجزرية الصغيرة فيها أن تعالج مشاكلها على نحو أكثر فعالية بدعم دولي كاف، ما يلي:

(أ) تعزيز التأهب للكوارث وإدارة أخطار الكوارث. تنطوي الجهود في هذا المجال على إعداد مشاريع استثمارية ذات علاقة خاصة بالأعاصير الحلزونية ومنسوب سطح البحر، وتعزيز نظم الإنذار المبكر، وآليات الإغاثة في حالات الكوارث وتقديم المساعدة فيما يتعلق بالتدابير الوقائية. إن المشاكل المتعلقة بالكوارث الطبيعية، لا سيما حالات الطقس التي لا ترحم، هي مشاكل ذات أمد طويل لا بد للدول النامية الجزرية الصغيرة من أن تكون مستعدة لمعالجتها لأجل غير محدود. والمشاكل المتعلقة بمستوى سطح البحر هي في الحقيقة أمور خارجية سلبية تنتج عن أنماط الإنتاج والاستهلاك في باقي أنحاء العالم، لكن الدول النامية الجزرية الصغيرة تتعرض لأخطارها أكثر من غيرها. وفي هذا المجال، وفي إطار المبدأ القائل بأن مصدر التلوث يدفع الثمن، من السهل الإدراك بأن الدول النامية الجزرية الصغيرة تستحق أقصى ما يمكن من الدعم؛

(ب) الإدارة البيئية: إدارة المنطقة الساحلية، وحفظ النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي للجزر. إن إدارة المنطقة الساحلية عالية التكلفة، وكذلك حفظ النظم الإيكولوجية. وينطوي حفظ التنوع البيولوجي على تكلفة الفرصة الضائعة بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة فيما يتعلق بالدخل الضائع الذي يمكن تحقيقه من خلال استغلال مواردها الطبيعية. وفضلا عن ذلك، فإن حفظ التنوع البيولوجي للجزر يشكل في الوقت ذاته فائدة كامنة للعالم بأسره من حيث الاستعمالات الممكنة للأنواع الجينية للنباتات والحيوانات من قبل المجتمع الدولي. وبالنظر إلى هذه الاعتبارات، من المتوقع أن يقدم المجتمع الدولي دعما كاملا إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة في جهودها في مجال الإدارة البيئية؛

(ج) المناطق الاقتصادية الخالصة للدول النامية الجزرية الصغيرة. المناطق الاقتصادية الخالصة هي مصدر خير للدول النامية الجزرية الصغيرة التي لا تستطيع استغلالها في الوقت الحاضر بسبب صعوبات تنشأ عن الموارد البشرية والحاجة إلى خبرات معينة. وفي هذا المجال، فإن المساعدة الدولية الموجهة نحو التعرف على الفرص المحددة لاستعمال الموارد البحرية بما في ذلك استغلال إمكانات الأعشاب البحرية وغير ذلك من الطاقات البحرية للأغذية والوقود والعلف الحيواني والسماد ستشكل استثمارات فعالة من حيث التكلفة تفضي إلى اعتماد أكبر على النفس وإلى التنمية المستدامة؛

(د) الطاقة. تدفع العديد من الدول النامية الجزرية الصغيرة، بسبب موقعها البعيد عن خطوط الشحن الرئيسية، أسعارا باهظة لاستيراد أنواع الوقود، وليس لديها إلا القليل جدا من أنواع وقود الكتلة الاحيائية، لا سيما إذا كانت تحافظ على مواردها الحراجية إلى الحد الأكمل من أجل حفظ التنوع البيولوجي. وإن من شأن تقديم المساعدة الدولية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة - مثلا من مصادر شمسية وبحرية وريحية وحرارية - أرضية ومائية، أن يساعد على تقليل اعتمادها على واردات النفط العالية التكلفة وفي الوقت ذاته على تخفيض الآثار الضارة لأنواع الوقود الأحفوري على البيئة؛

(هـ) النقل الجوي والبحري. إن حركة الناس والسلع إلى الكثير من الدول النامية الجزرية الصغيرة ومنها تعوقها بشدة ندرة النقل البحري والجوي وعدم إمكانية الاعتماد عليه وتكاليفه المرتفعة. ولذلك آثار ضارة على التجارة والسياحة لهذه الدول. وأفضل نهج للدول النامية الجزرية الصغيرة في هذا المجال هو، على نحو ما نوقش أعلاه، أن تجد حولا ممكنة جزئيا على المستوى الوطني وجزئيا على المستوى الإقليمي. ومن المؤكد أن جهودها لإيجاد حلول على المستويين الوطني والإقليمي يمكن التعجيل بها إلى حد بعيد من خلال تقديم المساعدة المالية والتقنية من المجتمع الدولي. وفي الوقت الحاضر، لا تبلغ تكاليف النقل مستويات تتجاوز إمكاناتها فحسب بل إن التكاليف الثابتة للهيكل الأساسية المطلوبة هي أشد من ذلك. ففي المراحل الأولية، سوف تحتاج الدول النامية الجزرية الصغيرة دعما على شكل دراسات تتعلق بأنماط النظم الفعالة من حيث التكلفة للنقل الجوي والبحري التي تناسب احتياجاتها، بما في ذلك المساعدة في تصميم وتشديد واختبار أنواع جديدة من السفن والطائرات وفي تشييد الهياكل الأساسية اللازمة؛

(و) الاتصالات السلكية واللاسلكية. كي تستطيع الدول النامية الجزرية الصغيرة تعزيز صناعاتها التصديرية وسياحتها على نحو ناجح، تحتاج إلى الاندماج بصورة أكمل في الشبكات الدولية للاتصالات السلكية واللاسلكية، بما في ذلك السواتل. وفي حين أن هذه البلدان ستتحمل الدفع مقابل الخدمات التي يتم توفيرها، فإن إنشاء الهياكل الأساسية المناسبة ليس ضمن إمكاناتها؛

(ز) بناء القدرات الوطنية. من المتطلبات الهامة للتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، على النحو المذكور أعلاه، تطوير مواردها البشرية ومؤسساتها الانمائية، على مستوى القطاعات الرئيسية والفرعية. والمجتمع الدولي يحوز بالفعل مرافق للتعاون التقني لبناء القدرات. غير أن هذه المرافق وجهت جهودها بصورة أساسية حتى الآن لتنفيذ مشاريع محددة، ولم تركز سوى القليل لبناء القدرات. وقد أدرك

المجتمع الدولي أن هناك في المستقبل حاجة ملحة لأن يؤكد التعاون التقني على بناء القدرات. وستكون مسؤولية الدول النامية الجزرية الصغيرة في هذا الصدد تحديد حاجاتها بوضوح على المستويين القطاعي ودون الرئيسي والفرعي. وفي هذا الصدد، فإن قيام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة في مجال دعم وتعزيز مؤسسات بناء القدرات في الدول النامية الجزرية الصغيرة على المستوى الاقليمي حيث توجد أمر بالغ الأهمية؛

(ح) نقل التكنولوجيا. نظرا لأن الدول النامية الجزرية الصغيرة تعتمد بالنسبة للتكنولوجيا اعتمادا يكاد يكون كاملا على البلدان الصناعية، ونظرا لأن التنمية المستدامة تعتمد كثيرا على التكنولوجيا السليمة بيئيا، فإن على المجتمع الدولي أن يبذل كل جهد لكفالة نقل التكنولوجيا التي تناسب البيئة على أفضل وجه إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة، وبأقل تكلفة ممكنة بالنسبة لها؛

(ط) التعاون مع سائر البلدان النامية. سبق أن نوقشت أعلاه فوائد التعاون الاقليمي. ولسوف تكسب الدول النامية الجزرية الصغيرة الكثير أيضا من التعاون الثنائي مع غيرها من البلدان النامية، وفي مختلف مجالات الاهتمام بالنسبة لها. ففي كل مجال اهتمام لهذه الدول تقريبا توجد بلدان نامية أخرى سبق أن أنجز فيها الكثير من العمل. وللاستفادة من خبرات البلدان النامية الأخرى، يلزم أن تبحث البلدان النامية الجزرية الصغيرة عن الطرائق المؤسسية المناسبة التي من شأنها أن تتيح مواصلة التعاون وأن تنشئها؛

(ي) طرائق تقديم المساعدة الخارجية. ينبغي أن تأخذ طرائق تقديم المساعدة الخارجية الى البلدان النامية الجزرية الصغيرة في الاعتبار نصيب الفرد من الدخل، وكذلك كون حواصلها من الصادرات، على الرغم من أنها اقتصادات مفتوحة، ضئيلة ومعرضة للتقلبات الشديدة نظرا للتغيرات المفاجئة التي تحصل في الطلب الخارجي ونظرا للكوارث الطبيعية، ولأن ذلك يجعل من الصعب بالنسبة لها أن تفي بالتزاماتها المالية الخارجية في الوقت المناسب. وهذا الاعتبار يكفي لتقديم مساعدة خارجية لا تجلب الديون. فإذا ما اتخذت المساعدة الخارجية شكل القروض، ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهدا لتوفير القروض مع كل ما يمكن من عناصر المنح لابقاء عبء خدمة الديون منخفضا وقابلا للتحكم به. وفضلا عن ذلك، فنظرا لأن الدول النامية الجزرية الصغيرة تتعرض لتغيرات مفاجئة خارجية متكررة ولديها قدرة ضعيفة جدا على استيعاب هذه المفاجئات بمعنى المحافظة على معدلات استهلاكها واستثمارها على الرغم من هذه المفاجئات، ينبغي وضع ترتيب لتوفير دعم لها يتحقق به ميزان المدفوعات المتوازن المطلوب لامتناع صدمات الطلب الآتية من الخارج. وبغية تمكينها من معالجة الكوارث الطبيعية الفادحة التي تؤثر على حواصل صادراتها وتتمخض عن اضرار في هياكلها الأساسية ومحاصيلها ومساكنها، فإنها تحتاج أيضا الى دعم لميزانيات الطوارئ. ولدى انعدام وجود هذا الدعم، فإن اضطرابها للاقتطاع من الواردات الأساسية وأو النفقات الاجتماعية وبرامج الاستثمار الحكومية كلما أصيبت بهزة خارجية، يجعل التنمية المستدامة هدفا بعيد المنال. وينبغي لدى تقديم المساعدة الانمائية الموجهة إلى الأغراض القطاعية ودون القطاعية وإلى بناء القدرات أن تؤخذ التكاليف المتكررة في الاعتبار بغية الحيلولة دون انهيار المشاريع بعد استكمالها، عندما يسحب الدعم الخارجي؛

(ك) السياسة التجارية الدولية ازاء الدول النامية الجزرية الصغيرة. نظرا لتوجه الدول النامية الجزرية الصغيرة نحو التصدير، فإن امكانية الوصول الى السوق بالنسبة لصادراتها تشكل أهمية كبيرة. وينبغي تحسين الظروف المواتية، على النحو الذي تم بالفعل توفيره للبلدان النامية الجزرية الصغيرة في ظل ترتيبات كاتفاقية لومي، ومبادرة حوض البحر الكاريبي ، واتفاق التعاون التجاري والاقتصادي الاقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ، بحيث تؤخذ في الاعتبار الحاجات الخاصة للدول النامية الجزرية الصغيرة. فيمكن مثلا تعديل شروط قواعد بلد المنشأ والتخفيف من صرامتها. ومن شأن ذلك أن يمكن هذه الدول من تنويع صادراتها وتخفيض أثر تقلبات الطلب الخارجي دون الاضطرار إلى تحقيق القدرة على انتاج أجزاء من المنتجات تحتاج الى رأس مال وتكنولوجيا شديدي الكثافة بما يفوق استطاعتها. إن الدعم في مجال أسعار السلع الأساسية سياسة تنقصها الكفاءة، وتبذل الجهود حاليا على المستوى الدولي لاقتناع البلدان التي تدعم الأسعار المحلية للسلع الأساسية بالتخلي عن هذه السياسة. غير أنه قد يكون من المجدي دراسة هذه الحالة بالنسبة لدعم الأسعار فيما يتعلق بالسلع الزراعية الرئيسية التي ستعتمد عليها هذه الدول في عالم يسوده تحرير أسعار السلع الأساسية الزراعية. وأن التقلبات الشديدة في أسعار السلع الأساسية الزراعية لن تفضي إلى تنمية مستدامة. وسيؤثر انخفاض الحاصل الآتية من الصادرات الزراعية عندما تنهار أسعارها على قدرة القطاع الخاص وقدرة الحكومات على الالتزام بممارسات مستدامة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8)، القرار ١، المرفق الثاني
